



الوضع الراهن وآفاق التطورات الاقتصادية لكل من الضفة الغربية وقطاع غزة^١

تقرير خبراء صندوق النقد الدولي لاجتماع لجنة الارتباط الخاصة

نيويورك، ١٨ سبتمبر/أيلول ٢٠١١

^١ أعد هذا التقرير أسامة كنعان (رئيس البعثة)، وأودو كوك (الممثل المقيم)، وماريوش سوملينسكي. وتجدر الإشارة إلى أن تقارير الخبراء عن الضفة الغربية وقطاع غزة تُنشر في موقع الصندوق على شبكة الإنترنت (www.imf.org/wbg).

المحتويات

أولاً- ملخص واف	٤
ثانياً- آخر التطورات الاقتصادية	٦
ثالثاً- التطورات المالية العامة في ٢٠١١-٢٠١٢	١٤
ألف- التطورات المالية العامة في ٢٠١١	١٤
باء- آفاق المالية العامة لعام ٢٠١٢	٢٤
رابعاً- الآفاق متوسطة الأجل والإصلاحات الهيكلية.....	٢٦
خامساً- التقييم.	٣٤

الأشكال البيانية

١- أنصبة الناتج القطاعي من إجمالي الناتج المحلي مقارنة بعام ١٩٩٤	٨
٢- البطالة في قطاع غزة والضفة الغربية.....	٩
٣- مؤشرات القطاع المصرفي	١١
٤- مسارات إجمالي الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي مقارنة بسنة ٢٠٠٥	٢٨
٥- طبيعة تكوين معونة المانحين	٢٩

الأطر

١- الإصلاحات التي أدخلتها سلطة النقد الفلسطينية	١٣
٢- آخر التطورات المتعلقة بإيرادات المقاصة	١٧
٣- إصلاحات الإدارة المالية العامة	١٩

جداول النص

ألف- إيرادات المقاصة	١٤
باء- النفقات غير الأجرية في ٢٠١٠-٢٠١١	١٥
جيم- طبيعة تكوين صافي تراكم المتأخرات ٢٠١٠-٢٠١١	١٧
دال- المؤشرات المالية العامة للفترة ٢٠١٠-٢٠١٢	٢١
هاء- المؤشرات المالية العامة للفترة ٢٠١٠-٢٠١٢	٢٢
واو- مقارنة بين السيناريو الأساسي وسيناريوهات النمو المنخفض	٣٠

الجداول

- ١- مؤشرات اقتصادية مختارة، ٢٠٠٨-٢٠١٤..... ٣٩
- ٢- موازنة الحكومة المركزية، ٢٠٠٨-٢٠١٤..... ٤٠
- ٣- موازنة الحكومة المركزية، ٢٠٠٨-٢٠١٤ بملايين الشيفلات..... ٤١

الملاحق

- أف- مسارا التنمية في الضفة الغربية وغزة منذ عام..... ٤٤
- باء- النمو الاقتصادي منذ عام ١٩٩٤..... ٤٦
- جيم- التدابير الاقتصادية المتفق عليها بين ممثل اللجنة الرباعية وإسرائيل..... ٥٠

الأشكال البيانية بالملاحق

- ١- نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي والبطالة..... ٤٥
- ٢- فجوة الاتجاه العام لنصيب الفرد من الناتج مقارنة بالنمو في الضفة الغربية وغزة في الفترة ١٩٦٨-١٩٨٧..... ٤٦
- ٣- فجوة نصيب الفرد من ناتج الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج قياسا على الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في الضفة الغربية وغزة في الفترة ١٩٦٨-١٩٨٧..... ٤٧
- ٤- فجوة الاتجاه العام في نصيب الفرد من الناتج قياسا بالاتجاه العام للنمو في البلدان الأخرى..... ٤٧
- ٥- فجوة الاتجاه العام لنصيب الفرد من الناتج قياسا بالإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في البلدان الأخرى..... ٤٨
- ٦- فجوة الاتجاه العام لنصيب الفرد من الناتج مع توجيه جميع المعونات إلى الاستثمار العام..... ٨
- ٧- تقلب الناتج..... ٤٩

أولاً - ملخص واف

زادت التحديات التي تواجه اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة، مع حدوث تباطؤ كبير في النمو في الضفة الغربية. وقد حققت الضفة الغربية أداء قويا من عام ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٠ بفضل الإدارة الاقتصادية السليمة والإصلاحات الاقتصادية التي دعمتها معونة المانحين، إضافة إلى تخفيف الحواجز الداخلية التي تفرضها إسرائيل. غير أن نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي انخفض في الضفة الغربية من ٨% في عام ٢٠١٠ إلى ٤% في النصف الأول من ٢٠١١، مع بقاء البطالة دون تغيير عند معدل ١٦% منذ منتصف ٢٠١٠. ويرجع هذا التباطؤ إلى استمرار التقشف المالي وانخفاض المعونة (وخاصة من المانحين الإقليميين) وما ترتب على ذلك من أزمة في السيولة، إضافة إلى التباطؤ في وتيرة تخفيف القيود الإسرائيلية على مدار العام الماضي. وعقب تخفيف بعض قيود الاستيراد منذ منتصف عام ٢٠١٠، يواصل الناتج في غزة تعافيه من مستوى شديد الانخفاض، حيث تشير التقديرات إلى ارتفاع إجمالي الناتج الحقيقي بمقدار ٢٨% في النصف الأول من عام ٢٠١١ وانخفاض البطالة إلى ٢٨% بعد أن بلغت ٣٧% في العام الماضي. ولا مفر من حدوث تراجع في التعافي الذي تشهده غزة أيضا، ما لم يتم تخفيف القيود على استيراد مدخلات الاستثمار الخاص.

وقد أدى النقص المستمر في معونات المانحين خلال عام ٢٠١١ إلى حدوث أزمة في السيولة، حيث لا تزال المعونة المنصرفة حتى الآن في عام ٢٠١١ أقل بكثير من المبالغ المتوقعة (٠,٤ مليار دولار في نهاية أغسطس/آب مقارنة بمعونة قدرها ٠,٧ مليار دولار متوخاة لتلك الفترة). وتفاقم تأثير نقص المعونة من جراء ارتفاع سعر الشغل، وانخفاض إيرادات الموازنة عن المستوى المتوقع. وأدى ذلك إلى تراكم كم كبير من المدفوعات المحلية المتأخرة، بما في ذلك مدفوعات الأجور التي تأخر صرفها لأول مرة منذ عام ٢٠٠٧، والاقتراض من البنوك التجارية الذي بلغ حدوده القصوى.

ومن المهم أن تقوم السلطة الفلسطينية بتنفيذ خطة للطوارئ تنص على حد أقصى لالتزامات الإنفاق يقل عن المبالغ المدرجة في الموازنة. ويكتسب هذا الإجراء أهمية خاصة بالنظر إلى احتمال استمرار هذا النقص في الفترة المتبقية من العام، ومحدودية المجال المتاح للحصول على قروض أخرى من البنوك فيما يتجاوز القروض المؤقتة قصيرة الأجل. وينبغي أن تتضمن الخطة تدابير صارمة لتوفير التكاليف وتحديد أولويات الإنفاق، مع تجميد توظيف العمالة وتأجيل المشروعات الأقل مرتبة في ترتيب الأولويات. وبينما يتعذر اجتناب متأخرات الإنفاق بشكل كامل، إلا أنه يمكن الحد منها من خلال الاستخدام الفعال لنظم المحاسبة الآلية، وتشديد القيود على تحمل الالتزامات، وتحسين إدارة النقدية، وكذلك مضاعفة الجهود لزيادة حصيلة الضرائب المحلية. وينبغي أن يقتصر تنفيذ المشاريع الإنمائية والمجتمعية على الحالات التي يتوافر فيها التمويل اللازم من المانحين.

وإلى جانب التكيف مع نقص السيولة، ينبغي أن تواصل السلطة الفلسطينية إصلاحاتها الهيكلية لتخفيض الاعتماد على المعونة. ومن الضروري أن تعجل السلطة الفلسطينية بإجراء الإصلاحات الأساسية اللازمة لرفع

كفاءة القطاع العام، والإلغاء التدريجي للاعتماد على المعونة في تمويل الموازنة الجارية، والحفاظ على ثقة القطاع الخاص. وعلى وجه التحديد، ينبغي أن تعمل السلطة الفلسطينية على تقوية شبكة الأمان الاجتماعي بحيث يتحسن توجيه المساعدات إلى المستحقين، والانتهاج من تحويل توزيع الكهرباء من البلديات إلى الشركات التجارية لتخفيض مستويات الدعم على الكهرباء، وتنفيذ إصلاحات شاملة في نظام معاشات التقاعد والخدمة المدنية.

ونظراً لأن حكومة إسرائيل تتولى تحصيل معظم إيرادات الموازنة بالنيابة عن السلطة الفلسطينية، فينبغي أن يقوم الطرفان باتخاذ خطوات عملية عاجلة لتحسين تحصيلها والحد من تسربها. ومن الخطوات المهمة التي ينبغي تنفيذها فيما تبقى من عام ٢٠١١: (١) السماح للسلطة الفلسطينية بتسوية فواتير الكهرباء مباشرة مع الشركة الإسرائيلية، بدلاً من تسويتها عن طريق الخصم من إيرادات المقاصة، و(٢) تقدير إيرادات المقاصة المحتملة المستحقة للسلطة الفلسطينية على أساس البيانات الشاملة التي تعدها حكومة إسرائيل عن التجارة بين إسرائيل والضفة الغربية وقطاع غزة.

وكما أشرنا في تقرير إبريل/نيسان ٢٠١١، يرى خبراء الصندوق أن السلطة الفلسطينية أصبحت قادرة على تطبيق السياسات الاقتصادية السليمة المنتظرة من دولة فلسطينية مستقبلية تدار بكفاءة، نظراً لسجلها القوي في الإصلاحات وبناء المؤسسات في مجالي التمويل العام والقطاع المالي. وبفضل هذه القدرة المؤسسية، تستطيع السلطة الفلسطينية معالجة مشكلات السيولة الحالية والمضي في إجراء مزيد من الإصلاحات الهيكلية. غير أن نقص المعونة مؤخراً يعرض جهود بناء الدولة التي تقوم بها السلطة الفلسطينية لمخاطر جسيمة، وخاصة بالنظر إلى استمرار الاعتماد الكبير على المعونة. ويحث خبراء الصندوق السلطات على مواصلة تنفيذ سياساتها الاقتصادية الكلية القوية والحفاظ على موقفها في تقييد الإنفاق، بما في ذلك تجميد التوظيف في الفترة المتبقية من عام ٢٠١١.

- تستطيع السلطة الفلسطينية بفضل النظام المعزز لإدارة المالية العامة أن تراقب النفقات، وتطبق ممارسات صارمة على إعداد الموازنة وتنفيذها، وترسي قواعد الشفافية والمساءلة في المالية العامة بما يتفق مع المعايير الدولية. وقد ساهمت هذه القدرات، مع تقييد الإنفاق بشكل عام، في رفع جودة الإنفاق وتحقيق خفض حاد في المعونة اللازمة لتمويل الإنفاق الجاري من ١,٨ مليار دولار في عام ٢٠٠٨ إلى ١,١ مليار دولار في ٢٠١٠.

- تسمح الإصلاحات المؤسسية التي أجرتها سلطة النقد الفلسطينية باستيفاء الوظائف الأساسية التي تؤديها البنوك المركزية. وتتضمن هذه الوظائف تطبيق إطار رقابي وتنظيمي صارم على البنوك، وإتاحة بنية تحتية قوية للائتمان والمدفوعات، ومراقبة وفرض الالتزام بقواعد الحوكمة وقانون مكافحة غسل الأموال.

- أصبحت البيانات التي ينتجها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ووزارة المالية وسلطة النقد الفلسطينية في مستوى موات من حيث الجودة والشفافية والحدثة إذا ما قورنت ببيانات البلدان الأعضاء في الصندوق التي تحافظ على تحقيق معايير مرتفعة لإدارة البيانات ونشرها.

ومن المتوقع أن ينخفض النمو الاقتصادي ويرتفع معدل البطالة ما لم تعجل حكومة إسرائيل بإزالة القيود المعوقة للنشاط الاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد أُتخذت بعض التدابير المبدئية منذ فبراير/شباط ٢٠١١ في إطار الاتفاقية التي توصل إليها ممثل اللجنة الرباعية مع حكومة إسرائيل. ولضمان استمرارية النمو على نطاق واسع، يتعين تنفيذ هذه التدابير وفق الجدول الموضوع والبناء عليها بالإلغاء التدريجي للقيود المتبقية على النشاط الاقتصادي، لاسيما القيود على أنشطة التجارة الخارجية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وحوجز الحركة الداخلية في الضفة الغربية والقيود المفروضة على العبور إلى حوالي ٦٠% من أراضيها ("المنطقة جيم").

ومن الضروري أن يتم التعهد بقدر كاف من المعونة لدعم إصلاحات السلطة الفلسطينية في أقرب وقت ممكن وصرف هذه المعونة في حينها. فالحاجة ماسة في عام ٢٠١١ إلى تأمين الحصول على مساعدات من المانحين لتغطية احتياجات التمويل الجارية التي تبلغ قيمتها ١,١ مليار دولار. وقد صرف المانحون بالفعل حوالي ٠,٤ مليار دولار في الفترة من يناير/كانون الثاني إلى نهاية أغسطس/آب، كما أشاروا إلى عزمهم صرف مبلغ آخر قدره ٠,٣ مليار دولار في الفترة من سبتمبر/أيلول إلى ديسمبر/كانون الأول. ومع افتراض صرف المبلغ المشار إليه وافترض ٠,١ مليار دولار من البنوك المحلية، يُتوقع أن تبلغ فجوة التمويل ٠,٣ مليار دولار.

ثانياً- آخر التطورات الاقتصادية

١ - شهد النمو الاقتصادي تباطؤاً في الضفة الغربية ولكنه ارتفع في قطاع غزة في النصف الأول من ٢٠١١. ويمثل التعافي الاقتصادي القوي لقطاع غزة في معظمه عملية لحاق بدأت من مستوى بالغ الانخفاض منذ تخفيف الحصار في منتصف ٢٠١٠. وعلى الرغم من أن نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في قطاع غزة بلغ ١٥% في عام ٢٠١٠، وزاد أكثر من ذلك ليصل إلى ٢٨% في النصف الأول من عام ٢٠١١، فإن مستوى الناتج في القطاع أقل اليوم مقارنة بعام ٢٠٠٥، وتظل البطالة عند معدل مرتفع قدره ٢٨%. وجاء الأداء القوي في الضفة الغربية منذ عام ٢٠٠٨ مدفوعاً بالإدارة الاقتصادية السليمة والإصلاحات المدعومة بمساعدات المانحين، وتخفيف الحواجز الإسرائيلية الداخلية. ورغم ذلك، انخفض نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي للضفة الغربية من ٨% في عام ٢٠١٠ إلى ٤% في النصف الأول من عام ٢٠١١، ويظل معدل البطالة عند مستواه السائد في منتصف ٢٠١٠ وهو ١٦%. ويرجع التباطؤ إلى التقشف المالي المستمر، وانخفاض معونة المانحين (خاصة من المانحين الإقليميين)، وما ترتب على ذلك من أزمة سيولة، فضلاً عن الوتيرة الأبطأ لتخفيف القيود

الإسرائيلية خلال العام الماضي.^٢ وظل معدل التضخم (على أساس سنوي مقارن) في الضفة وقطاع غزة عند نحو ٣% في عام ٢٠١٠ و ٢٠١١، الأمر الذي يعكس انخفاض التضخم في إسرائيل وتخفيف القيود على واردات قطاع غزة.

٢ - ولا تزال التجارة الخارجية للضفة الغربية وقطاع غزة تعاني من القيود المفروضة على حرية الانتقال والنفوذ. فقد انخفضت صادرات السلع والخدمات من الضفة الغربية وقطاع غزة إلى إسرائيل بمقدار ٧% بالقيمة الحقيقية في السنة المنتهية في مارس/آذار ٢٠١١. ويأتي هذا الانخفاض بعد الانكماش البالغ ٢٥% في الصادرات خلال ٢٠٠٨-٢٠١٠ في أعقاب إنشاء الجدار الفاصل فضلا عن تباطؤ النمو في إسرائيل. وانخفضت الواردات من إسرائيل بنسبة تراكمية تبلغ ٧% بالقيمة الحقيقية خلال ٢٠٠٨-٢٠١٠، أعقبها انكماش قدره ٤% في السنة المنتهية في مارس/آذار ٢٠١١. وجاء انكماش الواردات أقل وضوحا مقارنة بنظيره في الصادرات جراء القيود الإسرائيلية الأكثر صرامة في الضفة الغربية على الصادرات مقارنة بالواردات. ومنذ ١٩٩٤، عندما كانت التجارة بين الضفة الغربية وقطاع غزة وإسرائيل لا تعاني من قيود شديدة إلى حد كبير، شهدت الأنصبة القطاعية للقطاعين الرئيسيين المنتجين للسلع القابلة للتداول التجاري، وهما الصناعة التحويلية والزراعة، انكماشاً ملموساً من ٣٣% في ١٩٩٤ إلى ١٦% في ٢٠١٠ (الشكل البياني ١). وعلى النقيض، جاء الأداء أفضل في القطاعات المنتجة للخدمات والسلع غير القابلة للتداول التجاري، وخاصة الخدمات العامة والخاصة، وقطاع التشييد. ويدل ذلك على أن نمط الإنتاج في الضفة الغربية وقطاع غزة لا يزال يعاني من التشوهات ويعكس القيود المستمرة على التجارة الخارجية للضفة الغربية وقطاع غزة وليس الميزة النسبية لهما. وزادت حدة هذه التشوهات بفعل صغر حجم السوق المحلية وغياب ميناء بحري أو جوي محلي. وإجمالاً، كان التأثير التراكمي للقيود على النمو الاقتصادي منذ ١٩٩٤ كبيراً (راجع القسم بآء في الملحق).

^٢ وفقاً لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة (أوتشا)، انخفض عدد الحواجز التي تحول دون حرية الانتقال في الضفة الغربية من ٦٢٦ في نهاية ٢٠٠٩ إلى ٥٠٥ في نهاية مارس/آذار ٢٠١٠، ولكنه ظل عند ذلك المستوى اعتباراً من منتصف ٢٠١١. بالإضافة إلى ذلك، وبدعم من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID)، قامت الحكومة الإسرائيلية في ٢٠١٠-٢٠١١ بتوسيع طاقة عدة معابر بين إسرائيل والضفة الغربية لتيسير تدفق التجارة السلعية. كذلك تعمل الحكومة الإسرائيلية حالياً على تيسير انتقال منتجات الألبان واللحوم من الضفة الغربية إلى إسرائيل والتي تعاني حتى الآن من قيود صارمة.

الشكل البياني ١ - أنصبة الناتج القطاعي من إجمالي الناتج المحلي مقارنة بعام ١٩٩٤
(المؤشر = ١٠٠؛ ١٩٩٤)



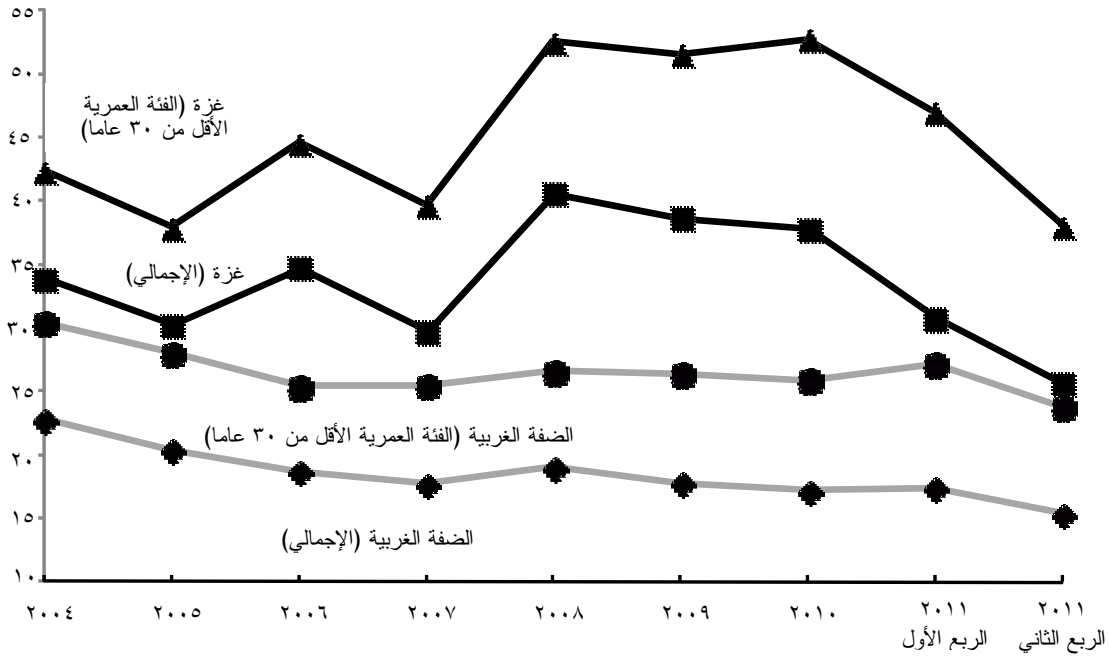
المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني؛ وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملاحظة: في عام ١٩٩٤، بلغت الأنصبة نسبة إلى إجمالي الناتج المحلي كما يلي: ٩ لخدمات القطاع العام، ٤٦ لخدمات القطاع الخاص، ٩ للتشييد، ٢٠ للصناعة التحويلية، و ١٣ للزراعة.

٣ - وانخفض معدل البطالة بوتيرة بطيئة جدا في الضفة الغربية، ولا يزال مرتفعا في قطاع غزة، خاصة بين الشباب (الأقل من ٣٠ عاما). فقد انخفضت البطالة في الضفة الغربية بصورة بطيئة من ١٩% في ٢٠٠٨ إلى ١٦% في النصف الأول من ٢٠١١. وعلى نحو مماثل، لا تزال بطالة الشباب في الضفة الغربية تبلغ نسبة مرتفعة قدرها نحو ٢٦% في النصف الأول من ٢٠١١، وهو ذات المستوى السائد في الفترة المماثلة من العام الماضي تقريبا (الشكل البياني ٢). وفي قطاع غزة، لا تزال البطالة مرتفعة جدا على الرغم من انخفاضها في النصف الأول من ٢٠٠١، الأمر الذي يعكس التعافي الملحوظ، من ٣٧% إلى ٢٨%، ومن ٥١% إلى ٤٣% بالنسبة للشباب. وقد ساهم تزايد المشروعات التي تشرف عليها جهات دولية عقب تخفيف القيود على وارداتها في منتصف ٢٠١٠ في انخفاض البطالة في غزة. ورغم أن عدد العاملين المسموح بدخولهم من الضفة الغربية إلى إسرائيل أخذ في التزايد، فإن الحظر المفروض على العاملين القادمين من قطاع غزة لا يزال ساريا.^٣

^٣ تمثل القيود المستمرة على عدد العاملين الفلسطينيين المسموح بدخولهم إلى إسرائيل أحد العوامل المهمة التي تساهم في ارتفاع البطالة. ورغم أن عدد العاملين المسموح بدخولهم من الضفة الغربية إلى إسرائيل أخذ في التزايد، من متوسط قدره ٤٨٤٧٩ في ٢٠٠١-٢٠٠٦ إلى ٨٤٠٠٠ في الربع الأول من ٢٠١١، فإن هذا العدد كنسبة من القوة العاملة شهد زيادة طفيفة إلى ١٢% فقط في النصف الأول من ٢٠١١ مقارنة بنسبة قدرها ١٠% في المتوسط خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٦. وعلى النقيض، في عام ٢٠٠٠، بلغ نصيب القوة العاملة في الضفة الغربية التي تعمل في إسرائيل ١٩%. ورغم أن ١٣% من القوة العاملة في غزة كانت تعمل في إسرائيل في ١٩٩٩، إلا أن العدد لا يكاد يُذكر منذ ٢٠٠١.

الشكل البياني ٢ - البطالة في قطاع غزة والضفة الغربية
(نسبة إلى القوة العاملة)



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

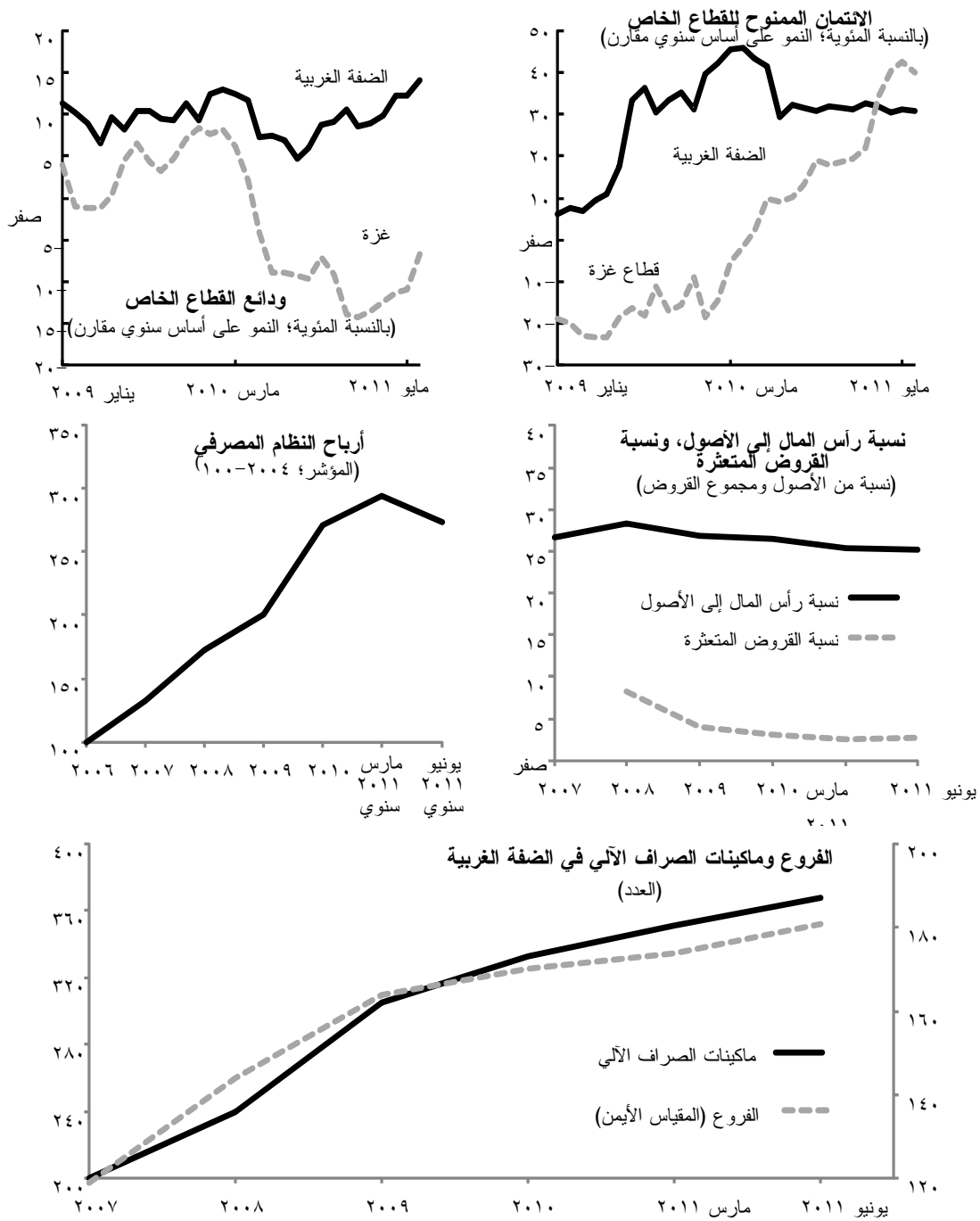
٤ - وجاء الانخفاض في التضخم (على أساس سنوي مقارن) خلال النصف الأول من ٢٠١١ مدفوعاً بتخفيف الحصار على قطاع غزة. وبلغ معدل التضخم في مؤشر أسعار المستهلكين (بالشيفل الإسرائيلي الجديد) ٣,١% في يونيو ٢٠١١ مقارنة بنسبة قدرها ٣,٦% في منتصف ٢٠١٠. وسجل معدل التضخم مستوى أقل بصورة ملحوظة في غزة (٠,١%) عنه في الضفة الغربية (٤,٤%)، الأمر الذي يعكس تخفيف الحصار على واردات من السلع الاستهلاكية والمواد الغذائية فضلاً عن الوزن الترجيحي الأعلى للغذاء في سلة غزة الاستهلاكية مقارنة بالضفة الغربية. وقد أدى انخفاض التضخم في غزة عقب تخفيف القيود على وارداتها إلى الحد من الأثر الذي ترتب على ارتفاع التضخم في الضفة الغربية بسبب تصاعد أسعار الغذاء والوقود العالمية. ورغم الارتفاع الحاد في معدل التضخم في غزة مقارنة بالضفة الغربية خلال الحصار، فإنه أخذ في الهبوط منذ ٢٠٠٩ عقب انتهاء حرب غزة.

٥ - ولا يزال النظام المصرفي التجاري يتسم بأداء جيد مع درجة محدودة جداً من الانكشاف على مخاطر الأسواق العالمية وبممارسات متحفظة في الإقراض للقطاع الخاص (الشكل البياني ٣). واستمر تدني الاتجاه العام لنصيب القروض المتعثرة من مجموع القروض، وذلك من ٤% في نهاية عام ٢٠٠٩ إلى أقل قليلاً من ٣% في نهاية يونيو/حزيران ٢٠١١. ولا يزال القطاع المصرفي يتمتع بسيولة كافية ومستوى جيد من رأس

المال.^٤ وفي الضفة الغربية، زادت الودائع الخاصة بالدولار بنسبة ١٤% في السنة المنتهية في يونيو/حزيران ٢٠١١، الأمر الذي يعكس نمو الدخل الخاص. وفي غزة، انخفضت الودائع الخاصة بالدولار بمقدار ٧%، نتيجة السحب النقدي لاستيفاء الطلب المكبوت على السلع الاستهلاكية في أعقاب التخفيف من القيود على الواردات. وقد شهدت آفاق البنوك في غزة تحسناً ناتجاً عن تخفيف الحكومة الإسرائيلية للقيود على دخول السلع الاستهلاكية وأوراق البنكنوت. وفي حين لا تزال هناك قيود رسمية على دخول الدينار الأردني والدولار الأمريكي، كان تأثيرها محدوداً منذ منتصف ٢٠١٠، حيث تمكنت التدفقات الوافدة من هذه العملات من الدخول عن طريق المعابر التي تم تخفيف القيود عليها، ونتيجة لتيسير الحكومة الإسرائيلية دخولها لأغراض مدفوعات المنظمات الدولية.

^٤ تبلغ نسبة رأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر في النظام المصرفي ٢٥% في نهاية يونيو/حزيران ٢٠١١.

الشكل البياني ٣- مؤشرات القطاع المصرفي



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني؛ وحسابات خبراء الصندوق.

٦ - واستمرت سلطة النقد الفلسطينية في تنفيذ الإصلاحات المؤسسية خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١١ (الإطار ١). وينبع الارتفاع في الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال السنة المنتهية في يونيو/حزيران ٢٠١١ من التحسينات الملموسة التي أدخلت على البنية التحتية للسوق المالية منذ ٢٠٠٩، بما في ذلك إنشاء نظام لتسجيل الائتمان يساعد على التقييم الأفضل للجدارة الائتمانية للمقترضين. وزاد الائتمان الممنوح للقطاع الخاص في الضفة الغربية بنسبة ٢٩%، دون تركزه بصورة مفرطة في قطاع

بعينه، وذلك رغم ارتفاع درجة الانكشاف على السلطة الفلسطينية.^٥ وأدى تحسن الأوضاع في قطاع غزة إلى زيادة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص بنسبة ٣٨% في نهاية يونيو/حزيران ٢٠١١. وساهمت الزيادة في فرص الائتمان المحلي إلى انخفاض مطرد في نصيب الودائع المصرفية المستثمرة بالخارج من ٥٦% في نهاية ٢٠٠٨ إلى ٥١% في عام ٢٠٠٩ و ٤٢% في نهاية يونيو/حزيران ٢٠١١. وفي ضوء هذا الانخفاض وتحسن شروط الائتمان المحلي، سوف تقوم سلطة النقد الفلسطينية في خريف ٢٠١١ بمراجعة ضرورة الاحتفاظ بسقف قدره ٥٥% على نصيب الودائع المستثمرة بالخارج.^٦

٧ - عملت سلطة النقد الفلسطينية مع البنوك التجارية على إجراء اختبارات للقدرة على تحمل الضغوط وفقاً لمبادئ اتفاقية بازل الثانية، أخذاً في الاعتبار أوجه عدم اليقين المتزايدة على الصعيدين الاقتصادي والسياسي. وتتضمن المتغيرات الرئيسية في هذه الاختبارات تزايد الانكشاف الائتماني للبنوك على السلطة الفلسطينية وموظفي الحكومة، وكذلك على منشآت الأعمال التي تورد سلعاً وخدمات للسلطة الفلسطينية. وتكتسب هذه الاختبارات أهمية خاصة في ضوء ارتفاع الدين الحكومي للبنوك إلى ما يقرب من ١,١ مليار دولار بمنتصف ٢٠١١، وهو ما يعادل نصف إجمالي حقوق ملكية البنوك. ويتمثل الغرض الآخر من الاختبارات في تقدير مخاطر الارتفاع السريع مؤخراً في الائتمان الممنوح للقطاع الخاص على جودة محافظ القروض. وتتسم نسبة القروض المتعثرة إلى مجموع القروض بانخفاضها واتجاهها نحو مزيد من الانخفاض (من ٨,٢% في ٢٠٠٨ إلى ٢,٧% في منتصف ٢٠١١)، وساعد على تزايد الائتمان تحسن قدرة البنوك على تقدير الجدارة الائتمانية من خلال نظام تسجيل الائتمان الذي تم إنشاؤه حديثاً. بالإضافة إلى ذلك، استحدثت سلطة النقد الفلسطينية بعض التدابير الاحترازية، بما في ذلك نسبا أعلى لرأس المال والاحتياطي الإلزامي المضاد للاتجاهات الدورية. وسوف تساعد الاختبارات على تحديد تدابير إضافية قد تكون لازمة لمعالجة مواطن الضعف في البنوك. وقد أجرت سلطة النقد الفلسطينية بالفعل اختبارات تمهيدية خاصة بها لقياس القدرة على تحمل الضغوط في النظام المصرفي وفي كل بنك على حدة. وفي ضوء نتائج هذه الاختبارات، ناقشت سلطة النقد الفلسطينية في منتصف ٢٠١١ مع عدة بنوك الإجراءات العلاجية، مثل الحد من انكشافها الائتماني على أنواع معينة من المقترضين أو القطاعات، وزيادة رأس المال المدفوع. وتتمثل الخطوة التالية في قيام البنوك بمواءمة هذه النتائج التمهيدية بتطبيق اختبارات الخاصة بقياس القدرة على تحمل الضغوط، باستخدام سيناريوهات ملائمة وتحليل الحساسية. وتهدف سلطة النقد الفلسطينية إلى إصدار قواعد تنظيمية بحلول نهاية سبتمبر/أيلول ٢٠١١ من شأنها تحديد المنهجيات والإجراءات المتعلقة بهذه الاختبارات بما يتوافق مع مبادئ اتفاقية بازل الثانية. ويتوقع رفع نتائج اختبارات القدرة على تحمل الضغوط لسلطة النقد الفلسطينية بنهاية نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١١.

^٥ اتسم تخصيص الائتمان بين القطاعات بالاستقرار خلال عام ٢٠٠٩. وبصفة خاصة، ظل نصيب قطاع العقارات والتشييد من الائتمان المقدم ثابتاً عند ١٠% من مجموع الائتمان.

^٦ قبل عام ٢٠٠٨، كان يُشترط على البنوك استيفاء حد أدنى يبلغ ٤٠% فيما يتعلق بنسبة القروض المحلية إلى الودائع. وفي ديسمبر ٢٠٠٨، ألغى هذا الحد الأدنى وحل محله سقف قدره ٥٥% على نصيب الودائع المستثمرة بالخارج.

الإطار ١- الإصلاحات التي أدخلتها سلطة النقد الفلسطينية

عقب الإصلاحات المؤسسية المتواصلة التي أجريت منذ ٢٠٠٧، فإن سلطة النقد الفلسطينية مستعدة للاضطلاع بوظائف البنك المركزي. وترتبت على هذه الإصلاحات، والتي تم تنفيذها بمساعدة فنية من صندوق النقد الدولي، قواعد تنظيمية صارمة وإشراف في مواقع العمل وخارجها على كافة البنوك في الضفة الغربية وقطاع غزة. وتستخدم سلطة النقد الفلسطينية طائفة واسعة من الأدوات الاحترازية، بما في ذلك نسب الاحتياطي ورأس المال الإلزامي، ونسب السيولة، وقيود على تركيز الائتمان، والودائع المستثمرة بالخارج، وحجم التعرض لمخاطر العملة.

في عام ٢٠١٠-٢٠١١، عملت سلطة النقد الفلسطينية على تقوية الإطار الرقابي والتنظيمي، وأحرزت تقدماً نحو تنفيذ معايير اتفاقية بازل الثانية. ففي يناير/كانون الثاني ٢٠١٠، أنشئت وحدة في دائرة الرقابة لتنفيذ قواعد الإقراض العادل وإطلاق حملات للتوعية المالية. وفي مايو/أيار ٢٠١٠، أصدرت سلطة النقد الفلسطينية قواعد تنظيمية متوافقة مع اتفاقية بازل لتنظيم إفصاح المؤسسات المالية عن المعلومات. كما أعدت قواعد تنظيمية بغرض اعتمادها بحلول نهاية ٢٠١١ لترخيص الشركات المتخصصة في الإقراض والتمويل والإشراف عليها، بما في ذلك مؤسسات التمويل الأصغر. وفي أغسطس/آب ٢٠١٠، اعتمدت سلطة النقد الفلسطينية قواعد تنظيمية تحكم عمليات الدمج والاستحواذ تتوافق مع أفضل الممارسات. وقد بدأ بالفعل تطبيق هذه القواعد التنظيمية على عمليات الدمج المصرفية. كما طبقت سلطة النقد الفلسطينية معايير وإجراءات اتفاقية بازل عند تصفية اثنين من البنوك في ٢٠١٠. ولأجل تقوية القاعدة الرأسمالية للنظام المصرفي بصورة أكبر، استحدثت سلطة النقد الفلسطينية اثنين من التدابير في ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٠: (١) زيادة الحد الأدنى لرأس المال الإلزامي إلى ٥٠ مليون دولار (من ٣٥ مليون دولار)؛ (٢) نسبة جديدة للاحتياطي "المضاد للتقلبات الدورية" ينبغي على البنوك بمقتضاها إضافة ١٥% من دخلها الصافي (بعد الضرائب) إلى رأسمالها الأساسي كاحتياطي إضافي "للأزمات". وفي مايو/أيار ٢٠١١، أنشأت سلطة النقد الفلسطينية دائرة علاقات الجمهور وانضباط السوق للرقابة الوثيقة على التطورات في أسواق الرهن العقاري والسكن. وفي مارس/آذار ويونيو/حزيران ٢٠١١، أجرت سلطة النقد الفلسطينية اختبارات تحمل الضغوط في البنوك المنفردة وفي النظام المصرفي ككل لتقدير قدرة البنوك والنظام على الصمود أمام الصدمات المحتملة. ومن المقرر تنفيذ معايير اتفاقية بازل الثانية بالكامل بحلول منتصف ٢٠١٣.

وأنشأت سلطة النقد الفلسطينية بنية تحتية حديثة للدفع تشمل آلية لتتبع الشيكات المرتدة ونظام لقياس الجدارة الائتمانية، ونظم الدفع الإلكترونية. وقد ساهم نظام تتبع الشيكات المرتدة، والذي دخل حيز التشغيل منذ ٢٠٠٩، في انخفاض عدد الشيكات المرتدة بنسبة مقدرة تبلغ ٢٥%. ومن وجهة نظر البنوك، يُعد نظام قياس الجدارة الائتمانية الذي تم إدماجه في نظام تسجيل الائتمان في يوليو/تموز ٢٠١٠ أحد العوامل الهامة التي ساهمت في زيادة الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص في الضفة الغربية وقطاع غزة. ومن المتوقع أن يكون نظام التأمين على الودائع المصرفية الذي تم إعداده بمساعدة البنك الدولي جاهزاً في أوائل عام ٢٠١٢. وقامت سلطة النقد الفلسطينية بإنشاء نظام الدفع الإلكتروني في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٠. ويتضمن نظاماً للتسوية الإجمالية الآتية وغرفة للمقاصة. وقد أدى نظام الدفع إلى زيادة كفاءة مدفوعات البنوك والحد من مخاطر السيولة.

واستمرت سلطة النقد الفلسطينية وبنك إسرائيل المركزي في العمل على تيسير التعاون بين البنوك التجارية الفلسطينية والإسرائيلية. ففي ٢٠٠٩، تراكت فوائض نقدية كبيرة بالشيفل في البنوك الفلسطينية نتيجة رفض البنوك الإسرائيلية قبول الودائع النقدية بسبب مخاوف مرتبطة بالتداعيات القانونية لذلك. وتمت معالجة هذه المشكلة في يوليو/تموز ٢٠١٠ من خلال أحد الترتيبات الخاصة يتم بمقتضاه إيداع الفوائض النقدية بالشيفل بصورة منتظمة في حسابات مصرفية إسرائيلية لدى بنك إسرائيل المركزي. وتعمل سلطة النقد الفلسطينية وبنك إسرائيل المركزي حالياً على استيفاء احتياجات البنوك التجارية بالكامل دون فرض قيود مسبقة على أحجام المبالغ بالدولار أو الدينار الأردني. وقد ساعد التعاون الوثيق بالفعل على تحويل مبالغ نقدية إلى غزة منذ يوليو/تموز ٢٠١٠ تتجاوز الحد المعتاد البالغ ٥٠ مليون شيفل إسرائيلي جديد شهرياً.

وفي نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٠، تم سن قانون مصرفي جديد لتقوية الإطار القانوني للقطاع المالي. ومن المتوقع رفع قانون جديد للبنك المركزي للرئيس لاعتماده بنهاية ٢٠١١، ومن شأن هذه القانون ضمان استقلالية سلطة النقد الفلسطينية. وقد دخل إلى حيز النفاذ منذ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٧ قانون جديد لمكافحة غسل الأموال يتوافق مع المعايير الدولية، وذلك بمساعدة فنية من صندوق النقد الدولي والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. ومنذ ٢٠٠٨، بدأت السلطة الوطنية الفلسطينية في مراقبة امتثال البنوك إلى مدونة قواعد حوكمة الشركات المتوافقة مع لجنة بازل. وتقوم سلطة النقد الفلسطينية بإعداد دائرة العملية النقدية لديها لعمليات السوق المفتوحة وإصدار أوراق مالية حكومية وشهادات إيداع سلطة النقد الفلسطينية، بما في ذلك سندات إسلامية (صكوك)، وذلك بمساعدة فنية من الصندوق.

ثالثاً- التطورات المالية العامة في ٢٠١١-٢٠١٢

ألف- التطورات المالية العامة في ٢٠١١

٨ - على الرغم من أن السلطة الفلسطينية اتبعت موقفاً مالياً متشدداً في النصف الأول من عام ٢٠١١، أدى النقص في تمويل المانحين الموجه لكل من الإتفاق الجاري والمشروعات الإئتمانية إلى تراكم المتأخرات، بما في ذلك على الأجور، والاقتراض من البنوك التجارية.

كـ بلغت الإيرادات الضريبية مستوى أقل مما هو مدرج في الموازنة نظراً لعدة أسباب، أهمها معدل النمو الاقتصادي الأقل من المتوقع. كذلك تأثرت إيرادات المقاصة سلباً في أوائل عام ٢٠١١. أولاً، منذ فبراير/شباط ٢٠١١، كان هناك انخفاض قدره ٨% في ضريبي الإنتاج والشراء على المنتجات البترولية في إسرائيل. ثانياً، كان هناك إحلال واسع النطاق للمنتجات البترولية المستوردة إلى غزة من إسرائيل لصالح المنتجات الأرخص من مصر. بالإضافة إلى ذلك، فإن السداد الجزئي غير المدرج في الموازنة لرسوم الترخيص لمجموعة الاتصالات الفلسطينية عقب إلغاء اتفاقية الترخيص أدى إلى خفض الإيرادات غير الضريبية. كما كانت تحويلات مدفوعات الأرباح الموزعة من صندوق الاستثمار الفلسطيني أقل مما هو مدرج في الموازنة.^٧

الجدول ألف- إيرادات المقاصة

٢٠١١		٢٠١٠		٢٠٠٩		
يناير - يونيو	السنة	يوليو - ديسمبر	يناير - يونيو	السنة	يوليو - ديسمبر	يناير - يونيو
(بملايين الشيكلات)						
٢٤٤٣	٤٧٩٣	٢٤٨٦	٢٣٠٧	٤٣٧٢	٢٣٤٣	٢٠٢٩
٢٣١٨	٤٤٣٦	٢٢٩٨	٢١٣٧	٤٠٢٠	٢١٤١	١٨٧٨
١٢٥	٣٥٧	١٨٨	١٦٩	٣٥٢	٢٠٢	١٥٠
مجموع إيرادات المقاصة						
الضفة الغربية						
غزة (تقديرات)						

المصدر: وزارة المالية.

كـ وكانت فاتورة الأجور للنصف الأول من ٢٠١١ أعلى بنحو ٣% من المبلغ المدرج في الموازنة (أو بنحو ١٠٠ مليون شيقل إسرائيلي جديد) على أساس تناسبي، الأمر الذي يعكس بالأساس المدفوعات بأثر رجعي للموظفين المعيّنين في أواخر ٢٠١٠. وجاءت الزيادة في معدلات الأجور كما كانت مدرجة في الموازنة،

^٧ يتم تحويل موازنة ٢٠١١ إلى الدولار بسعر ٣,٧ شيقل إسرائيلي جديد لكل دولار، في حين يتم تحويل النتائج بسعر ٣,٥ شيقل إسرائيلي جديد لكل دولار، وهو سعر الصرف الفعلي للنصف الأول من ٢٠١١. وتحتاج السلطة الفلسطينية إلى ٦ دولار إضافية لكل ١٠٠ دولار تم التعهد بها لتغطية الخسائر الناتجة عن زيادة سعر صرف الشيقل الإسرائيلي الجديد خلال ٢٠١١.

وتألفت من: (١) تعديل قدره ٣,٥% للتعويض عن التضخم في عام ٢٠١٠؛ (٢) زيادة سنوية تلقائية قدرها ١,٢٥%. وزاد عدد الموظفين في القطاع العام على أساس صاف بنحو ١٧٠٠، يشملون ٧٥٠ في قطاع التعليم، و ٥٧٠ في قطاع الأمن، و ١٩ في قطاع الصحة، و ٣٥٩ في قطاعات أخرى.

وكانت المصروفات الجارية غير الأجرية على أساس الالتزام أقل من المدرج في الموازنة بنحو ٤٥٤ مليون شيفل إسرائيلي جديد، هو ما يرجع إلى حد كبير إلى ضغط التحويلات الاجتماعية (الجدول باء). وقد أدى تطبيق النظام المحاسبي الآلي، والذي يربط حالياً وزارة المالية بكافة الوزارات التنفيذية، إلى تيسير ضغط بعض النفقات أخذاً في الاعتبار الأولويات المحددة في الموازنة.

الجدول باء- النفقات غير الأجرية في ٢٠١١-٢٠١٠

المجموع	النفقات التشغيلية	التحويلات	النفقات الرأسمالية الثانوية
(على أساس الالتزام؛ بملايين الشيفلات الإسرائيلية الجديدة)			
٢٠١٠			
الموازنة	٣٤٨٤	٢٢٤٤	٢٠٩
نتائج الموازنة	٤٥٧٨	٢٦٢٩	١٠٧
٢٠١١ يناير - يونيو			
الموازنة على أساس تناسبي	٢٥٢٢	١٥٤٥	٤٥
نتائج الموازنة	٢٠٦٨	١٠٧١	٣١

المصدر: وزارة المالية.

وواصل صافي الإقراض (في الغالب مدفوعات الحكومة المركزية لسداد فواتير المرافق المستحقة على البلديات) اتجاهه الهبوطي، وذلك من ٥٣٩ مليون شيفل إسرائيلي جديد في النصف الأول من عام ٢٠١٠ إلى ٣٠٧ مليون شيفل إسرائيلي جديد في الفترة المقابلة من عام ٢٠١١. ويعكس الانخفاض تزايد مدفوعات شركة توزيع كهرباء محافظات غزة للحصول على المحروقات التي تحتاجها لتوليد الكهرباء. ومن المتوقع أن يواصل صافي الإقراض اتجاهه الهبوطي في النصف الثاني من عام ٢٠١١ إلى أقل قليلاً من المستهدف في الموازنة وهو ٥٩٢ مليون شيفل إسرائيلي جديد لعام ٢٠١١، حيث من المتوقع نقل خدمة توزيع الكهرباء من بلديتي طولكرم وعنبتا إلى شركة خاصة وهي شركة توزيع كهرباء الشمال.

وبلغت معونة المانحين الموجهة لتمويل الموازنة الجارية في الفترة من يناير/كانون الثاني إلى يونيو/حزيران مستوى أقل كثيراً مما هو متوخى في موازنة ٢٠١١. فقد تم صرف ٣٠٠ مليون دولار فقط مقارنة بالمبلغ المتوقع في الموازنة وهو ٤٨٣ مليون دولار. بالإضافة إلى ذلك، بلغت المعونة الموجهة للمشروعات الإنمائية ٤٣ مليون دولار فقط—أي أقل كثيراً من المبلغ الذي تم التعهد به لأغراض المشروعات الإنمائية وهو ١٨٠ مليون دولار. وقامت الخزنة بتحمل ٨٨ مليون دولار فقط من إجمالي

النفقات النقدية البالغة ١٣١ مليون دولار الموجهة للمشاريع الإنمائية، في حين تراكم المبلغ المتبقي البالغ ٤٩ مليون دولار (يُعادل نحو ١٧٤ مليون شيقل إسرائيلي جديد) كمتأخرات. ومن المتوقع أن يصل الإنفاق الإنمائي إلى ٤٠٠ مليون دولار لعام ٢٠١١ استناداً إلى التمويل المشار إليه من المانحين لدعم المشاريع الاستثمارية العامة.

٩ - وعلى الرغم من ضغط التزامات الإنفاق إلى أقل من المستويات المدرجة في الموازنة، فإن نقص المعونة واستخدام المعونة الخاصة بالإنفاق الجاري لتمويل المشاريع الإنمائية أديا إلى تراكم متأخرات كبيرة على الإنفاق الجاري والاقتراض من البنوك المحلية. فالإيرادات المتاحة كانت أقل كثيراً مما يكفي لتغطية حتى التزامات الإنفاق المضغوطة، الأمر الذي أسهم في تراكم متأخرات قدرها ١٠٣٠ مليون شيقل إسرائيلي جديد (أو نحو ٢٩٤ مليون دولار) مستحقة لجهات منها صندوق معاشات التقاعد، والموردين من القطاع الخاص، والمشروعات الإنمائية (الجدول جيم). وقد أدت صعوبات السيولة أيضاً إلى زيادة صافي التمويل المحلي خلال الفترة يناير/كانون الثاني - يونيو/حزيران ٢٠١١ بنحو ١٠٢ مليون دولار، الأمر الذي ترتب عليه رصيد من الديون مستحقة للبنوك يبلغ نحو ١,١ مليار دولار اعتباراً من نهاية يونيو/حزيران. واشتدت مشاكل السيولة بشكل كبير لدرجة أن السلطة الفلسطينية عجزت في أوائل يوليو/تموز ٢٠١١ عن سداد مدفوعات الأجور المستحقة عن شهر يونيو/حزيران، ودفعت نحو نصف مرتبات الموظفين فقط (تم دفع النصف الآخر في أواخر أغسطس/آب).^٨ وقد أدى تأخر الحكومة الإسرائيلية في تحويل إيرادات المقاصة إلى موازنة السلطة الفلسطينية في مايو/أيار ٢٠١١ إلى إعاقة عملية إدارة السيولة (الإطار ٨).

١٠ - وقد ساعدت تقوية الإدارة المالية العامة السلطة الفلسطينية على إدارة الصعوبات الجمة التي واجهتها فيما يتعلق بالسيولة (الإطار ٣). فقد أدت التحسينات التي أُدخلت على نظام الإدارة المالية العامة منذ منتصف ٢٠٠٧ إلى زيادة جودة النفقات العامة وتحديد أولوياتها، كما ساعدت على تعزيز الشفافية والمساءلة. وبصفة خاصة، تم تحسين إدارة الإنفاق بصورة ملحوظة منذ ٢٠١٠ من خلال دمج نظام الرقابة على الالتزامات في نظام معلومات الإدارة المالية. ويعمل نظام الرقابة على الالتزامات تلقائياً على الحيولة دون تحمل الوزارات التنفيذية التزامات إنفاق تفوق تلك المبالغ المحددة في "أوامر الشراء" المصرح بها من المحاسب العام لوزارة المالية. وأدى تعزيز نظام الإدارة المالية العامة إلى تمكين وزارة المالية من ترتيب التزامات الإنفاق بحسب الأولوية والحد بقدر الإمكان من تراكم المتأخرات في المجالات الحيوية مثل التحويلات الموجهة من خلال شبكة الأمان الاجتماعي.

^٨ بالإضافة إلى ذلك، تراكمت متأخرات تقدر بنحو ٦٨ مليون دولار، أو ٢٤٠ مليون شيقل إسرائيلي جديد، منذ يوليو/تموز على التزامات أصل الديون المستحقة للبنوك التجارية، وإن كانت مدفوعات الفائدة المستحقة قد تم سدادها بالكامل. وتم التوصل إلى تفاهم بين وزارة المالية والبنوك التجارية لإعادة جدولة أصل الدين المستحق، ما لم يتم سداده، من خلال منح قروض مصرفية إضافية في ديسمبر/كانون الأول ٢٠١١.

الجدول جيم- طبيعة تكوين صافي تراكم المتأخرات ٢٠١١-٢٠١٠

٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	
يناير-يونيو			(بملايين الشيكلات الإسرائيلية الجديدة)
			المساهمات في صندوق معاشات التقاعد
١٤٢	١٨٥	١٧١	منها: نصيب العاملين /١
١٥٦	١٧٢	٣٥٥	نصيب الحكومة
٣٣٧	٩٢	٤٦٠	النفقات غير الأجرية /٢
---	١٠٣-	٧٧	صافي الإقراض
١٧٤	٨٨	١١٨	المشروعات الإنمائية /٣
٢٢٢	٣٩-	١٤٠-	الرد الضريبي
١٠٣٠	٣٩٤	١٠٤٠	المجموع

المصدر: وزارة المالية.

١/ بند مصنف تحت "النفقات الأجرية".

٢/ بما في ذلك للموردين من القطاع الخاص.

٣/ بند مصنف تحت "المشروعات الإنمائية".

الإطار ٢- آخر التطورات المتعلقة بإيرادات المقاصة

تمثل إيرادات المقاصة مصدرا رئيسيا لإيرادات الموازنة للسلطة الفلسطينية. وقد زاد نصيبها من مجموع إيرادات السلطة الفلسطينية من نحو ٦٠% في منتصف التسعينات إلى ٧٠% في ٢٠١٠. وتقوم إسرائيل بتحصيل هذه الإيرادات نيابة عن السلطة الفلسطينية، وتقوم بتحويلها على أساس شهري. وتعاني موازنة السلطة الفلسطينية من ارتفاع درجة تعرضها لمخاطر التأخير في تحويل إيرادات المقاصة. وقد ظهر ذلك جليا في مايو/أيار ٢٠١١ عندما عرقلت الحكومة الإسرائيلية تحويل نحو ٣٥٢ مليون شيقل إسرائيلي جديد (نحو ١٠٠ مليون دولار) من إيرادات المقاصة عقب توقيع اتفاقية المصالحة بين فتح وحماس. وقد أدى هذا الإيقاف إلى تفاقم مشكلة السيولة التي تواجه السلطة الفلسطينية والتأخر في دفع المرتبات لموظفي القطاع العام. بالإضافة إلى ذلك، ونتيجة لعدم سداد المرتبات، شهد بعض البنوك التجارية في الضفة الغربية وقطاع غزة حالات تخلف عن سداد أقساط القروض المستحقة على موظفي السلطة الفلسطينية.

وفي ضوء أوضاع السيولة المحفوفة بالفعل بالمخاطر نتيجة نقص المعونة والحقيقة التي مفادها أن هناك مجالا محدودا لمزيد من الزيادة في الدين المحلي للسلطة الفلسطينية، فمن شأن توقف إيرادات المقاصة أن يؤدي إلى إرباك شديد في عمليات السلطة الفلسطينية والحيلولة دون سداد أجور القطاع العام. وفي الماضي، قام المانحون بالتعويض عن خسائر إيرادات المقاصة من خلال صرف معونة إضافية. غير أن المانحين يعانون أنفسهم من صعوبات مالية، نظرا لأنهم يواجهون مطالب متنافسة من بلدان أخرى للحصول على المعونة فضلا عن ضغوط محلية لخفض الموازنة. بالإضافة إلى ذلك، وكما أشرنا آنفا، فإن إيرادات المقاصة تمثل حاليا نصيبا أكبر من مجموع إيرادات السلطة الفلسطينية. وهذه العوامل تزيد من أهمية أن يتم تحويل إيرادات المقاصة إلى موازنة السلطة الفلسطينية في حينها للحيلولة دون حدوث أزمة شديدة.

تاريخ توقف إسرائيل عن تحويل إيرادات المقاصة

فترة التوقف	سبب التوقف	المبالغ التي تم الامتناع عن صرفها (بملايين الدولارات)	آليات المانحين للتعويض
أغسطس/آب-سبتمبر/أيلول ١٩٩٧	تصاعد حدة الأعمال العدائية	٧٨	تسهيل ائتماني قصير الأجل من الاتحاد الأوروبي
ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٠ - ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٢	الانتفاضة الثانية	٥٠٠	تسهيل نقدي خاص من الاتحاد الأوروبي، قروض من البنك الإسلامي للتنمية، ومشروع دعم خدمات الطوارئ الممول من جانب المؤسسة الدولية للتنمية والمانحين الأوربيين ويتولى البنك الدولي إدارته.
مارس/آذار ٢٠٠٦-يوليو/تموز ٢٠٠٧	فوز حماس بالانتخابات وتشكيل الحكومة بقيادة حماس	١١٠٠	آلية دولية مؤقتة لتمويل علاوات موظفي الحكومة ونفقات الخدمات الأساسية خارج الموازنة.

المصدر: تقارير خبراء صندوق النقد الدولي، إصدارات مختلفة.

الإطار ٣ - إصلاحات الإدارة المالية العامة

منذ تولي الدكتور سلام فياض رئاسة الحكومة في منتصف ٢٠٠٧، حققت السلطة الفلسطينية إصلاحات واسعة النطاق في نظام الإدارة المالية العامة المطبق لديها. ويتسم النظام حالياً بجاهزيته لدعم وظائف الدولة، ويمثل نموذجاً رئيسياً تحتذي به البلدان النامية التي تحتاج إلى إصلاحات في نظام الإدارة المالية العامة. وقد ساعدت هذه الإصلاحات السلطة الفلسطينية على السيطرة بشدة على النفقات وتطبيق ممارسات دقيقة وصارمة في إعداد وتنفيذ الموازنة، وعلى إرساء الشفافية والمساءلة في مجال المالية العامة وفقاً للممارسات الدولية. كما ساعدت على الحد بشكل كبير من اعتماد السلطة الفلسطينية على معونة المانحين في الإنفاق الجاري.

وفي منتصف عام ٢٠٠٧، كانت السلطة الفلسطينية تعاني من نظام للإدارة المالية العامة تقوضه بشدة العقوبات وسوء الإدارة. وكان على وزارة المالية التعامل مع عدد من التحديات الاستثنائية، بما في ذلك تدفقات المعونة الوافدة التي تتجاوز الوزارة، والترتيبات المصرفية المشتتة، وضعف إجراءات الموازنة، ونقص الإبلاغ المالي. واتخذت الحكومة خطوات فورية لإنشاء حساب الخزانة المركزي والذي وضع كافة الإيرادات والنفقات وتدفقات المعونة الجارية الوافدة تحت السيطرة المركزية لوزارة المالية. وفي أوائل عام ٢٠٠٨، تم إصلاح كافة إجراءات الموازنة، وتقوية الضوابط على الإنفاق والإدارة النقدية، وتطوير الحسابات المالية العامة بما يتوافق مع أفضل الممارسات. وقد ساعدت هذه التدابير على إعداد موازنة طوارئ في ٢٠٠٨-٢٠٠٩ كانت أساساً للحصول على دعم سخي من المانحين في ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

وخطت السلطة الفلسطينية منذ ٢٠٠٨ خطوات واسعة على صعيد إصلاحات الإدارة المالية العامة، وهو ما ساعد على تحسين جودة نفقات الموازنة وترتيبها من حيث الأولويات فضلاً عن خفض تراكم المتأخرات:

- في عام ٢٠٠٨، تم وضع نظام لمعلومات الإدارة المالية لربط وزارة المالية بالوزارات التنفيذية. وساعد هذا النظام، والذي تم إدخاله إلى كافة الوزارات التنفيذية في عام ٢٠٠٩، على زيادة شعور الوزارات بملكية الإدارة المالية وتحسين جودة تنفيذ الموازنة. وفي الوقت ذاته، تم تطوير وتنفيذ نظام لمعلومات الموازنة قائم على شبكة الإنترنت بحلول منتصف ٢٠٠٩. وساعد النظام الجديد على تحسين التواصل بين الوزارات خلال عمليات إعداد الموازنة السنوية، وخاصة من خلال تيسير إعداد طلباتها في الموازنة وإعداد وثائق الموازنة النهائية. ومنذ منتصف ٢٠١٠، ساعد نظام معلومات الإدارة المالية على إعداد موازنات قائمة على أهداف برامج الوزارات، أخذاً في الاعتبار أحدث المعلومات حول تنفيذ الموازنة، الأمر الذي عمل على ضمان توافق طلبات الوزارات للحصول على مخصصات في الموازنة مع السقف الكلي للموازنة المحدد من جانب وزارة المالية. وعلى التوازي، تم إدماج دليل حسابات جديد وتصنيف للموازنة يتسق مع دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠٠١ في نظام معلومات الإدارة المالية.

- ولأجل إضفاء شفافية على الأوضاع المالية العامة وتشجيع المجتمع المدني على تقديم الآراء التقييمية، بدأت وزارة المالية عام ٢٠٠٨ في نشر بيانات شهرية على موقعها على الإنترنت حول النفقات والإيرادات والمعونة الخارجية والدين العام. ويتم نشر البيانات بعد ١٥ يوماً من نهاية كل شهر إلى جانب تقارير ربع

سبوية حول تنفيذ الموازنة. وتم إنشاء وحدة للتخطيط المالي الكلي في وزارة المالية في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٠ لإعداد تقييمات مالية عامة وتوقعات استنادا إلى إطار متوسط الأجل للاقتصاد الكلي.

- وللد من تراكم متأخرات الإنفاق، قامت وزارة المالية في ٢٠١٠ بإدماج نظام الرقابة على الالتزامات في نظام معلومات الإدارة المالية. ويضع نظام الرقابة على الالتزامات حدودا قصوى على الالتزامات التي تقطعها الوزارات التنفيذية عند المستويات الموضحة في "أوامر الشراء" المصرح بها من المحاسب العام لوزارة المالية. وقبل تطبيق نظام الرقابة على الالتزامات، كانت الوزارات التنفيذية تميل إلى قطع التزامات عند المستويات المدرجة في الموازنة دون أخذ الموارد النقدية المتاحة في الاعتبار. ومنذ أوائل ٢٠١١، عملت وزارة المالية على إنفاذ مطابفة الالتزامات مع الموارد النقدية المتاحة للد من تراكم المتأخرات. وتم أيضا تقوية نظام الرقابة على الالتزامات في عام ٢٠١١ لضمان تحديد أوامر الشراء بخطط التدفق النقدي الشهرية التي تأخذ في الاعتبار فترات تأخر معونة المانحين.

- وفي عام ٢٠٠٩، قامت وزارة المالية بوضع إجراءات تساعد على عمليات المراجعة الخارجية المنتظمة لكشوفها المالية السنوية وفقا لأفضل الممارسات الدولية. وقام ديوان الرقابة المالية والإدارية بمراجعة الكشوف المالية لعام ٢٠٠٨ في عام ٢٠١٠، وذلك بمساعدة من مؤسسة "ديلويت أند توش Deloitte and Touche". وتم استكمال وإرسال الكشوف المالية للسنة المالية ٢٠٠٩ إلى ديوان الرقابة المالية والإدارية، والذي يُتوقع أن ينتهي من تقرير المراجعة في سبتمبر ٢٠١١. وتقوم وزارة المالية حاليا بالانتهاء من الكشوف المالية لعام ٢٠١٠ وتعترم تقديمها إلى ديوان الرقابة المالية والإدارية بحلول أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١١.

١١ - وما لم يتم صرف معونة كافية، لن تستطيع السلطة الفلسطينية دفع الأجور. فقد تم الوصول بالفعل إلى الحد الأقصى المفروض على الاقتراض المصرفي، ويرفض الموردون من القطاع الخاص بصورة متزايدة قبول المدفوعات المؤجلة. وفي الفترة من يناير/كانون الثاني إلى نهاية أغسطس/آب ٢٠١١، تم صرف نحو ٠,٤ مليار دولار، وأشار المانحون إلى عزمهم صرف مبلغ آخر قدره ٠,٣ مليار دولار للفترة المتبقية من ٢٠١١، وهو يجعل مجموع التمويل الذي تم صرفه بالفعل أو المشار إليه ٠,٧ مليار دولار. ومن المتوقع أن يصل صافي التمويل المصرفي المحلي لعام ٢٠١١ إلى ٠,١ مليار دولار، ويفترض أن المتأخرات التي تراكمت في النصف الأول من ٢٠١١ سوف يتم سدادها فيما تبقى من العام. وفي ضوء العجز الجاري المتوقع البالغ ١,١ مليار دولار (على أساس نقدي)، تصبح فجوة التمويل نحو ٠,٣ مليار دولار.

الجدول دال - المؤشرات المالية العامة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٠

(بملايين الدولارات الأمريكية، ما لم يُذكر خلاف ذلك)

٢٠١٢	٢٠١١			٢٠١٠		
	مدرج في الموازنة	يناير- ديسمبر توقعات	يوليو- ديسمبر توقعات	يناير- يونيو تقديرات		
٢٣٦٣	٢١٤٩	٢١٠٦	١٠٩٦	١٠١٠	١٩٢٧	مجموع الإيرادات الصافية
٨٣٤	٨١٢	٧٤٣	٣٥٤	٣٨٩	٧٤٥	الإيرادات المحلية الإجمالية
٥٥٦	٥١٢	٤٩٩	٢٤٠	٢٥٩	٤٧٤	الإيرادات الضريبية
٢٧٧	٣٠٠	٢٤٤	١١٤	١٣١	٢٧٠	الإيرادات غير الضريبية
١٦٥١	١٤٤٢	١٤٧٤	٧٧٦	٦٩٨	١٢٥٩	إجمالي إيرادات المقاصة
١٢٢	١٠٥	١١١	٣٤	٧٧	٧٦	المستردات الضريبية
٣٣٢٧	٣٢٣٢	٣٢٨٢	١٦٧١	١٦١١	٣٠٧٦	مجموع النفقات الجارية (على أساس الالتزام)
١٩٦٧	١٧٠٩	١٨٨٧	٩٥٤	٩٣٢	١٦١٣	النفقات الأجرية
١٢٦٠	١٣٦٣	١٢٣٥	٦٤٤	٥٩١	١٢٢٧	النفقات غير الأجرية
١٠٠	١٦٠	١٦٠	٧٢	٨٨	٢٣٦	صافي الإقراض
٣٣٧٧	---	٣٢٨٢	١٨٥٢	١٤٣٠	٢٩٥٦	مجموع النفقات الجارية (على أساس نقدي)
١٣١٠	---	١٠٩٤	٦٤٤	٤٥٠	١١٥٦	منه: النفقات غير الأجرية (على أساس نقدي)
٩٦٤-	١٠٨٤-	١١٧٦-	٥٧٤-	٦٠١-	-	الرصيد الجاري (على أساس الالتزام)
					١١٤٩	
١٠١٤-	٩٦٧-	١١١٨-	٨١٥-	٣٠٣-	-	الرصيد الجاري (على أساس نقدي)
					١٠٨٣	
٦٠٠	٥٠٠	٤٠٠	٢٢٠	١٨٠	٢٩٩	مشروعات إنمائية (على أساس الالتزام)
٦٠٠	---	٤٠٠	٢٦٩	١٣١	٢٧٥	مشروعات إنمائية (على أساس نقدي)
١٦١٤-	١٤٦٧-	١٥١٨-	١٠٨٤-	٤٣٤-	-	الرصيد الكلي (على أساس نقدي، شامل النفقات الإنمائية)
					١٣٥٨	
١٦١٤	١٤٦٧	١٥١٨	١٠٨٤	٤٣٤	١٣٥٨	التمويل
١٦١٤	١٤٦٧	١١١٧	٧٨٢	٣٣٥	١٢٧٧	الدعم الخارجي للنفقات الجارية والإنمائية
١٠١٤	٩٦٧	٧١٧	٤٢٥	٢٩٢	١١٤٦	الدعم الخارجي للنفقات الجارية المنصرف أو المشار إليه
٦٠٠	٥٠٠	٤٠٠	٣٥٧	٤٣	١٣٠	الدعم الخارجي للنفقات الإنمائية
---	---	٦٨	٤٠-	١٠٨	٨٤	التمويل المحلي
---	---	٣٣٣	---	---	---	الفجوة التمويلية
						البنود التذكيرية:
١٠٦٠٨	٨٣٨٦	٩٦٨٦	٩٦٨٦	٩٦٨٦	٨١٢٤	إجمالي الناتج المحلي
٥,٢	٦,١	٥,٢	٢,٥	٢,٧	٥,٨	الإيرادات الضريبية المحلية (نسبة من إجمالي الناتج المحلي)
١٥,٦	١٧,٢	١٥,٢	٨,٠	٧,٢	١٥,٥	إيرادات المقاصة (نسبة من إجمالي الناتج المحلي)
١٨,٥	٢٠,٤	١٩,٥	٩,٩	٩,٦	١٩,٩	النفقات الأجرية (على أساس الالتزام)، نسبة من إجمالي الناتج المحلي
٠,٩	١,٩	١,٧	٠,٧	٠,٩	٢,٩	صافي الإقراض (شامل إعانات الدعم؛ نسبة من إجمالي الناتج المحلي)

الناتج المحلي						
١,٠١	٠,٩٧	٠,٧٢	٠,٤٣	٠,٢٩	١,١٥	التمويل الخارجي للموازنة الجارية (بالمليار دولار)
٩,١-	١٢,٩-	١٢,١-	٥,٩-	٦,٢-	١٤,١-	الرصيد الجاري (على أساس الالتزام)، نسبة من إجمالي الناتج المحلي
٩,٦-	١١,٥-	١١,٥-	٨,٤-	٣,١-	١٣,٣-	الرصيد الجاري (على أساس نقدي)، نسبة من إجمالي الناتج المحلي
٠,٠٥-	---	٠,٠٠	٠,١٨-	٠,١٨	٠,٠٩	صافي تراكم متأخرات الإنفاق (بالمليار دولار)
٠,٠٥-	---	٠,٠٠	٠,١٤-	٠,١٤	٠,٠٧	منه: المتأخرات غير الأجرية
٠,٥-	---	٠,٠	١,٩-	١,٩	١,١	صافي تراكم متأخرات الإنفاق (نسبة من إجمالي الناتج المحلي)
٤٥	---	٤٥	٢٣	٢٣	٤٥	مجموع مدفوعات الفائدة (بالمليون دولار)
٤١	---	٤١	٢١	٢١	٣٦	المدفوعات المحلية
٤	---	٤	٢	٢	١٠	المدفوعات الخارجية

المصادر: وزارة المالية؛ وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

الجدول هاء- المؤشرات المالية العامة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٠

(بملايين الشيكلات الإسرائيلية، ما لم يُذكر خلاف ذلك)

٢٠١٢	٢٠١١			٢٠١٠		
	مرصود في الموازنة	يناير- ديسمبر متوقع	يوليو- ديسمبر متوقع	يناير- يونيو تقدير		
٨٢٧٠	٧٩٥١	٧٣٧٢	٣٨٣٧	٣٥٣٤	٧١٨٨	مجموع الإيرادات الصافية
٢٩١٨	٣٠٠٤	٢٦٠٢	١٢٣٩	١٣٦٢	٢٧٧٨	الإيرادات المحلية الإجمالية
١٩٤٨	١٨٩٤	١٧٤٧	٨٤١	٩٠٦	١٧٦٩	الإيرادات الضريبية
٩٧١	١١١٠	٨٥٥	٣٩٨	٤٥٧	١٠٠٩	الإيرادات غير الضريبية
٥٧٧٨	٥٣٣٥	٥١٥٨	٢٧١٦	٢٤٤٢	٤٦٩٥	إجمالي إيرادات المقاصة
٤٢٧	٣٨٨	٣٨٨	١١٨	٢٧٠	٢٨٥	المستردات الضريبية
١١٦٤٣	١١٩٦٠	١١٤٨٦	٥٨٤٧	٥٦٣٩	١١٤٧	مجموع النفقات الجارية (على أساس الالتزام)
					٣	
٦٨٨٥	٦٣٢٥	٦٦٠٤	٣٣٤١	٣٢٦٣	٦٠١٧	النفقات الأجرية
٤٤٠٨	٥٠٤٣	٤٣٢٢	٢٢٥٤	٢٠٦٨	٤٥٧٥	النفقات غير الأجرية
٣٥٠	٥٩٢	٥٦٠	٢٥٣	٣٠٧	٨٨٠	صافي الإقراض
١١٨١٨	---	١١٤٨٦	٦٤٨٢	٥٠٠٤	١١١٢	مجموع النفقات الجارية (على أساس نقدي)
					٧	
٤٥٨٣	---	٤٣٢٢	٢٧٤٧	١٥٧٥	٤٣١٢	منه: النفقات غير الأجرية (على أساس نقدي)
٣٣٧٣-	٤٠٠٩-	٤١١٥-	٢٠١٠-	-	-	الرصيد الجاري (على أساس الالتزام)
				٢١٠٥	٤٢٨٤	
٣٥٤٨-	٣٥٧٩-	٣٩١٥-	٢٨٥٣-	-	-	الرصيد الجاري (على أساس نقدي)
				١٠٦٢	٤٠٣٩	
٢١٠٠	١٨٥٠	١٤٠٠	٧٦٩	٦٣١	١١١٤	مشروعات إنمائية (على أساس الالتزام)

٢١٠٠	---	١٤٠٠	٩٤٣	٤٥٧	١٠٢٦	مشروعات إنمائية (على أساس نقدي)
٥٦٤٨-	٥٤٢٩-	٥٣١٥-	٣٧٩٦-	-	-	الرصيد الكلي (على أساس نقدي، شامل النفقات الإنمائية)
				١٥١٩	٥٠٦٥	
٥٦٤٨	٥٤٢٩	٥٣١٥	٣٧٩٦	١٥١٩	٥٠٦٥	التمويل
٥٦٤٨	٥٤٢٩	٣٩١٠	٢٧٣٧	١١٧٣	٤٧٦٣	الدعم الخارجي للنفقات الجارية والإنمائية
٣٥٤٨	٣٥٧٩	٢٥١٠	١٤٨٨	١٠٢٢	٤٢٧٦	الدعم الخارجي للنفقات الجارية المنصرف أو المشار إليه
٢١٠٠	١٨٥٠	١٤٠٠	١٢٤٩	١٥١	٤٨٧	الدعم الخارجي للنفقات الإنمائية
---	---	٢٣٨	١٣٩-	٣٧٧	٣١٢	التمويل المحلي
---	---	١١٦٦	---	---	---	الفجوة التمويلية
						البنود التذكيرية:
٣٧١٢٩	٣١٠٢٨	٣٣٩٠٢	٣٣٩٠٢	٣٣٩٠	٣٠٣٠	إجمالي الناتج المحلي
				٢	٣	
٥,٢	٦,١	٥,٢	٢,٥	٢,٧	٥,٨	الإيرادات الضريبية المحلية (نسبة من إجمالي الناتج المحلي)
١٥,٦	١٧,٢	١٥,٢	٨,٠	٧,٢	١٥,٥	إيرادات المقاصة (نسبة من إجمالي الناتج المحلي)
١٨,٥	٢٠,٤	١٩,٥	٩,٩	٩,٦	١٩,٩	النفقات الأجرية (على أساس الالتزام)، نسبة من إجمالي الناتج المحلي
٠,٩	١,٩	١,٧	٠,٧	٠,٩	٢,٩	صافي الإقراض (شامل إعانات الدعم؛ نسبة من إجمالي الناتج المحلي)
٣,٥٥	٣,٥٨	٢,٥١	١,٤٩	١,٠٢	٤,٢٨	التمويل الخارجي للموازنة الجارية (بمليار الشيكلات الإسرائيلية)
٩,١-	١٢,٩-	١٢,١-	٥,٩-	٦,٢-	١٤,١-	الرصيد الجاري (على أساس الالتزام)، نسبة من إجمالي الناتج المحلي
٩,٦-	١١,٥-	١١,٥-	٨,٤-	٣,١-	١٣,٣-	الرصيد الجاري (على أساس نقدي)، نسبة من إجمالي الناتج المحلي
٠,٠٥-	---	٠,٠٠	٠,٦٤-	٠,٦٤	٠,٣٥	صافي تراكم متأخرات الإنفاق (بمليار الشيكلات الإسرائيلية)
٠,٠٥-	---	٠,٠٠	٠,٤٩-	٠,٤٩	٠,٢٦	منه: المتأخرات غير الأجرية
٠,١-	---	٠,٠	١,٩-	١,٩	١,١	صافي تراكم متأخرات الإنفاق (نسبة من إجمالي الناتج المحلي)
١٥٨	---	١٥٨	٧٩	٧٩	١٦٩	مجموع مدفوعات الفائدة (بالمليون دولار)
١٤٥	---	١٤٥	٧٢	٧٢	١٣٢	المدفوعات المحلية
١٣	---	١٣	٧	٧	٣٧	المدفوعات الخارجية

المصادر: وزارة المالية؛ وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

باء- آفاق المالية العامة لعام ٢٠١٢

١٢ - يجري حالياً إعداد موازنة عام ٢٠١٢، وذلك بهدف إصدار تعاميم الموازنة للوزارات التنفيذية بنهاية سبتمبر ٢٠١١. وقد بدأت الأعمال التمهيدية في وضع الأهداف للبنود الواسعة للموازنة. وسوف تتم موازنة هذه الأهداف لتأخذ في الاعتبار أي تعديلات في الآفاق الاقتصادية الكلية:

- سوف تكون الزيادة في فاتورة الأجور قاصرة على: (١) تعديل قدره ٢,٠% بحد أقصى في معدلات الأجور للتعويض جزئياً عن التضخم في ٢٠١١ (والمتوقع أن يبلغ ٤%)؛ (٢) الزيادة السنوية التلقائية البالغة ١,٢٥%؛ (٣) وزيادة في صافي التوظيف بمقدار ٣٠٠٠ موظف.
- سوف تنخفض النفقات غير الأجرية الجارية بنسبة ١% من إجمالي الناتج المحلي. وسوف تسمح التقوية المستمرة لنظام الإدارة المالية العامة بإلغاء الإنفاق التشغيلي ذي الأولوية الأقل، في حين سوف تساعد القيود الأكثر صرامة على الالتزامات وإدارة النقدية على الحيلولة دون تراكم المتأخرات.
- ومن المتوقع أن ينخفض الإقراض الصافي بنحو ١% من إجمالي الناتج المحلي، الأمر الذي يعكس الإضفاء المستمر للطابع التجاري على توزيع الكهرباء وتدابير تحسين الحوافز المقدمة للبلديات والأسر المعيشية لسداد فواتير الكهرباء.
- وثمة توقعات متحفظة بأن تشهد نسبة الإيرادات إلى إجمالي الناتج المحلي زيادة قدرها ٠,٦% من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠١٢، وذلك في ضوء عدم اليقين الذي يتعلق بتأثير تدابير الإدارة الضريبية وتحسن التعاون مع وزارة المالية الإسرائيلية للحد من تسرب إيرادات المقاصة.
- ولا تتوقع الموازنة اقتراضاً صافياً من البنوك المحلية باستثناء القروض قصيرة الأجل. ومن المتوقع سداد نحو ٥٠ مليون دولار من صافي المتأخرات. وسوف يتم استخدام أي إيرادات أو معونة من المانحين تزيد عن تلك المدرجة في الموازنة في سداد المتأخرات المحلية.
- ومن المتوقع أن ينخفض عجز الموازنة الجارية على أساس الالتزام من نحو ١٢,١% من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠١١ إلى ٩,١% في ٢٠١٢، وهو تصحيح ملموس في أوضاع المالية العامة. ومن المتوقع أن تبلغ الاحتياجات التمويلية الخارجية للنفقات الجارية نحو مليار دولار في ٢٠١٢.

١٣ - ولاستكمال نظام الإدارة المالية العامة المعزز، بدأت السلطة الفلسطينية في تطبيق إصلاح شامل للإدارة الضريبية مستعينة في ذلك بمساعدة فنية من الصندوق وإدارة التنمية الدولية (DFID) والهيئة

الأمريكية للتنمية الدولية (USAID). وتعمل السلطات الوطنية على تنفيذ خطة عمل للفترة ٢٠١١-٢٠١٣ تم إعدادها بمساعدة الصندوق، وترمي هذه الخطة إلى توسيع الوعاء الضريبي وتحسين درجة الامتثال الضريبي، بما في ذلك إنشاء إدارة موحدة للإيرادات تشتمل على وحدة لكبار المكلفين وحوسبة سجلات المكلفين للحد من التهرب الضريبي. ومنذ أوائل ٢٠١١، بدأ موظفي دائرة ضريبة الدخل في تلقي تدريب حول التطبيق الفعال للدليل الذي تم وضعه حديثاً حول إجراءات العمل التشغيلية لدائرة ضريبة الدخل. وتتمثل إحدى الخطوات المهمة التي تم اتخاذها في عام ٢٠١١ في توسيع قاعدة تحصيل الضريبة على الممتلكات إلى ٣٧ بلدية (وذلك من مجموع ١٠٧ بلديات في الضفة الغربية) في نهاية يونيو/حزيران، وذلك بهدف تغطية ٥٢ بلدية بنهاية ٢٠١١.

١٤ - وقد توصل المسؤولين في وزارتي المالية الفلسطينية والإسرائيلية إلى تفاهات مبدئية حول التدابير الرامية إلى تقوية التحصيل والحد من تسرب إيرادات المقاصة. وتحتاج هذه التفاهات إلى موافقة فورية على المستوى الوزاري في إسرائيل لوضعها موضع التنفيذ. وتتمثل التفاهات الرئيسية التي تم التوصل إليها اعتباراً من نهاية أغسطس/آب ٢٠١١ فيما يلي:

◀ عدم الاستمرار في الممارسة الحالية المتمثلة في تسوية فواتير الكهرباء (المستحقة على شركة توزيع كهرباء غزة وعلى البلديات الفلسطينية لشركة الكهرباء الإسرائيلية) من خلال قيام وزارة المالية الإسرائيلية بالخصم التلقائي من إيرادات الموازنة المستحقة للسلطة الفلسطينية. وبدلاً من ذلك، وبغرض زيادة الكفاءة والشفافية، يتعين على شركة الكهرباء الإسرائيلية إرسال فواتير الكهرباء لوزارة المالية الفلسطينية وهي الجهة المنوط بها تسوية هذه الفواتير.

◀ يتعين تقدير إيرادات المقاصة المستحقة للسلطة الفلسطينية على أساس البيانات التي تعدها الحكومة الإسرائيلية عن التجارة بين إسرائيل والضفة الغربية وقطاع غزة. وينبغي أن يتمتع الجانبان بنفاذ متساوي للبيانات التي يتم جمعها من خلال الواجهات الإلكترونية المشتركة.

◀ من المهم تواجد مسؤولي السلطة الفلسطينية عند المعابر الحدودية لتمكينهم من المراقبة الوثيقة للواردات الداخلة إلى الضفة الغربية وتحسين عملية تحصيل الفواتير لأغراض ضريبة القيمة المضافة وغيرها من الضرائب والرسوم.

◀ يتعين مراجعة العديد من الممارسات المرتبطة باقتسام الإيرادات لضمان توافقها مع بروتوكول باريس الاقتصادي. وبصفة خاصة، ينبغي اقتسام رسوم الخروج التي تفرضها إسرائيل على الركاب الفلسطينيين لعبور جسر النبي بالتساوي بين الجانبين.

١٥ - وتدرس السلطة الفلسطينية حالياً إجراء طرح صغير لأذون خزانة في عام ٢٠١١ من خلال توريق الدين الحالي للسلطة الفلسطينية المستحق لسلطة النقد الفلسطينية. وسوف تمثل هذه خطوة أولى نحو التطوير التدريجي لسوق أذون الخزانة، الأمر الذي سوف يساعد على تنمية سوق النقد وأسواق التداول بين البنوك واستيفاء الحاجة للضمانات في نظام التسوية الإجمالية الآتية الجديد. كما تعترم السلطة الفلسطينية إصدار شهادات الدين "صكوك" مع استخدام عقارات السلطة الفلسطينية كضمان. ومن شأن هذه الخيارات أن تؤدي في نهاية المطاف إلى خفض تكلفة التمويل التي تتحملها السلطة الفلسطينية. وتدرک السلطات الوطنية أن الظروف الحالية غير مناسبة لتطبيق برنامج كامل لإصدار أوراق مالية، نظراً لمشاكل السيولة الشديدة الحالية، والحاجة إلى مزيد من التقدم نحو تعزيز استمرارية أوضاع المالية العامة. كما أنها ترى أن الطرح الأولي لأذون الخزانة أو شهادات الدين يدل على جاهزيتها من الناحية المؤسسية للقيام بذلك. وقد بدأت السلطة الفلسطينية في تلقي مساعدة فنية من الصندوق حول إدارة الدين وتطوير سوق النقد، بما في ذلك تدريب الموظفين، لضمان تطبيق أفضل الممارسات الدولية.

رابعاً- الآفاق متوسطة الأجل والإصلاحات الهيكلية

١٦ - يتمثل الهدف الاقتصادي الأساسي للسلطة الفلسطينية في ضمان رفع مستويات المعيشة للشعب الفلسطيني وتحقيق خفض مطرد في معدل البطالة. وسوف يستلزم تحقيق هذا الغرض زيادة قوية في معدل النمو الاقتصادي في الضفة الغربية بعد التباطؤ الذي شهده عام ٢٠١١، واستدامة التعافي في قطاع غزة. ويحتاج الأطراف الثلاثة (السلطة الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية والمانحون) المبادرة في دفع عملية السلام للأمام واتخاذ إجراءات لدعم التنمية الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وبصفة خاصة، من الضروري العمل بصورة ملموسة على تخفيف القيود التجارية وغيرها من العراقيل، بما في ذلك على الاستثمار الأجنبي المباشر. ويمثل ذلك أهمية في الحد من تأثير سياسات التقشف المالي^٩ التي تتبعها السلطة الفلسطينية على نشاط القطاع الخاص والاستثمار، وكذلك تأثير انخفاض معونة المانحين بما في ذلك للمشروعات الإنمائية. ويتعين على السلطة الفلسطينية الاستمرار في اتباع سياسة مالية رشيدة وإجراء إصلاحات هيكلية للحد من العجز في الموازنة الجارية. ويلزم على المانحين تعويض النقص الذي شهده عام ٢٠١١ حتى الآن، ومن ثم صرف المعونة في حينها لتغطية عجز الموازنة الآخذ في التناقص فضلاً عن الاستثمار العام واحتياجات إعادة البناء.

^٩ تتضح سياسات التقشف المالي في السنوات الأخيرة في خفض العجز الأولي المعدل لاستبعاد العوامل الدورية من نحو ٣٠% من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠٠٧ إلى ١٦% في عام ٢٠١٠. وهذا الانخفاض الحاد يبزر الدور المتناقص الذي يلعبه الإنفاق العام الاستثنائي كمصدر للنمو الاقتصادي، والدور المتزايد للقطاع الخاص.

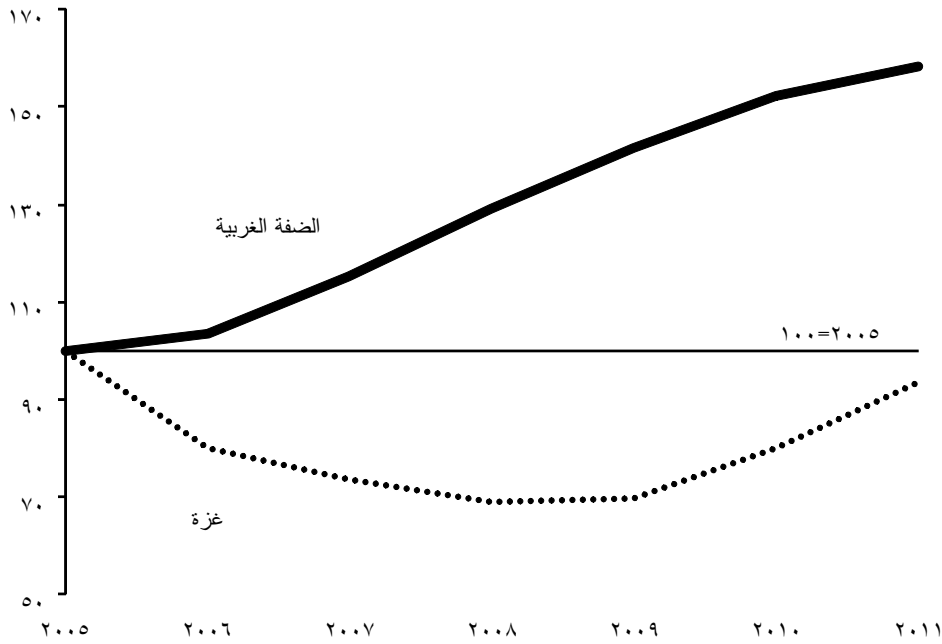
١٧ - ولأجل استدامة التعافي القوي في قطاع غزة والحيلولة دون حدوث مزيد من التباطؤ في النمو في الضفة الغربية، من الضروري العمل بصورة ملموسة على التخفيف من حدة القيود على حرية الانتقال والنفاد:

◀ في حين أن النمو في قطاع غزة في ٢٠١٠ قد يبدو مثيرا للإعجاب، فإن غالبيته يمثل "لحاقا" لإجمالي الناتج المحلي الحقيقي بعد انكماشه بنسبة تراكمية بلغت ٣٠% خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٩ بسبب القيود على التجارة. وحتى بعد الطفرة في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في قطاع غزة في ٢٠١٠-٢٠١١، فمن المتوقع بنهاية عام ٢٠١١ أن يسجل نسبة تقل ٦% عن مستواه في ٢٠٠٥ (راجع الشكل البياني ٤؛ والقسم ألف في الملحق). ونظرا لانفصال غزة عن الضفة الغربية، فإن استدامة التعافي في غزة يستلزم إلغاء الحظر المفروض على الصادرات إلى إسرائيل، وتجارة القطاع مع الضفة الغربية، ووارداته من المدخلات اللازمة للاستثمارات الخاصة.

◀ منذ ٢٠٠٩، أدى إلغاء عدد كبير من حواجز الطرق في الضفة الغربية وغيرها من العراقل التي تحول دون حرية الانتقال الداخلي، فضلا عن توسع طاقات المعابر مع إسرائيل إلى توفير حافز محدود للنمو. وللحفاظ على زخم النمو، من الضروري مواصلة إزالة القيود المفروضة على حرية الانتقال وغيرها من المعوقات الرئيسية الأخرى التي تحول دون توسع القطاع الخاص. أولا، يتعين إلغاء القيود المفروضة على الصادرات وعلى الواردات ذات "الاستخدام المزدوج" والتي تم تشديدها مع بناء الجدار الفاصل في ٢٠٠٩-٢٠١١—بغية السماح للضفة الغربية بالاستفادة من أوجه التكامل التجاري مع السوق الإسرائيلي الأكبر ومن علاقاتها القوية تقليديا مع القدس الشرقية. ثانيا، يتعين على الفور إزالة العراقل المفروضة على الاستثمار في "المنطقة جيم"، والتي تمثل ٦٠% من الضفة الغربية، الأمر الذي سوف يساعد الضفة الغربية على الاستغلال الأكمل لإمكاناتها الزراعية، وخاصة في وادي الأردن.^{١٠}

^{١٠} للاطلاع على تفاصيل حول الاستثمار في المنطقة "جيم"، راجع تقرير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) بعنوان: "Restricting Space: The Planning Regime Applied by Israel in "Area C" of the West Bank"، وهو تقرير صدر عام ٢٠٠٩، ومنشور على موقع مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية على الإنترنت وهو (www.ochaopt.org). وللاطلاع على تفاصيل حول العوائق المادية والمعوقات غير التجارية أمام دخول السلع من الضفة الغربية إلى إسرائيل، راجع تقرير البنك الدولي بعنوان: "An Analysis of the Economic Restrictions Confronting the West Bank and Gaza"، والمنشور على موقع البنك الدولي www.worldbank.org.

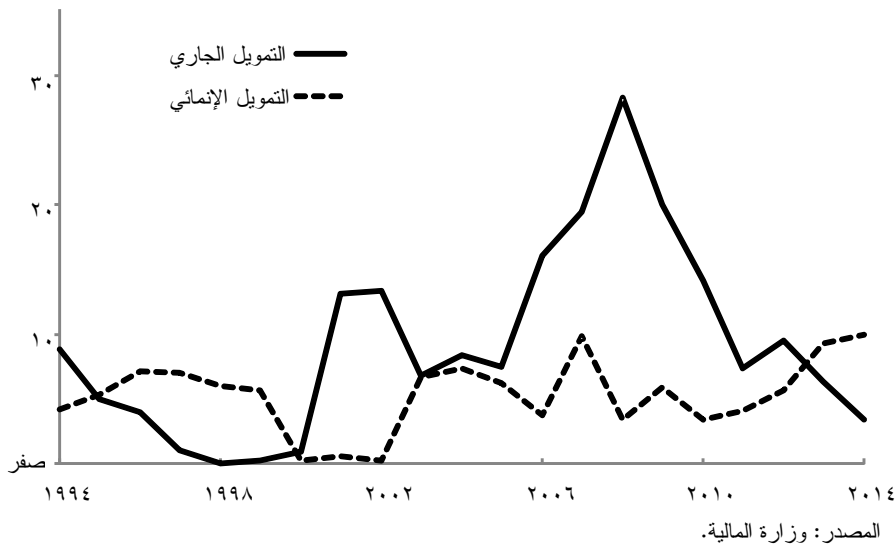
الشكل البياني ٤ - مسارات إجمالي الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي مقارنة بسنة ٢٠٠٥
(مؤشر؛ ١٠٠=٢٠٠٥)



١٨ - تم تعديل الإطار الاقتصادي الكلي الذي تركز عليه خطة التنمية الوطنية الفلسطينية (٢٠١١-٢٠١٣) في ضوء تباطؤ النمو في الضفة الغربية والآفاق الاقتصادية متوسطة الأجل التي يحيطها مزيد من عدم اليقين. وتم تعديل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي للضفة الغربية وقطاع غزة لعام ٢٠١١ من ٩% إلى ٧% نتيجة لتزايد أوجه عدم اليقين على الصعيد السياسي، وانخفاض معونة المانحين مقارنة بتلك المتوخاة لتمويل الإنفاق الجاري والإئمائي، والتخفيف المحدود حتى الآن للقيود على حرية الانتقال والنفاذ. ومع ذلك، يفترض السيناريو الأساسي متوسط الأجل أن تحقيق تقدم على هذه الأصعدة بدءاً من ٢٠١٢ سوف يساعد على توسيع نشاط القطاع الخاص والتجارة الخارجية. وبصفة خاصة، يفترض هذا السيناريو أن تخفيف القيود على التجارة وغيرها من القيود، بما في ذلك على الاستثمار الأجنبي المباشر، سوف يفوق في تأثيره سياسات التقشف المالي التي تتبعها السلطة الفلسطينية على نشاط القطاع الخاص واستثماراته. وفي غزة، سوف يساعد المزيد من تخفيف الحصار على: (١) زيادة الواردات من المدخلات اللازمة للمشروعات الاستثمارية الخاصة؛ (٢) الزيادة التدريجية في التجارة مع الضفة الغربية وفي الصادرات. وفي الضفة الغربية، سوف يتم استكمال إزالة القيود الداخلية الباقية بالإلغاء التدريجي للقيود على التجارة الخارجية، وخاصة على الصادرات إلى إسرائيل والقدس الشرقية، وعلى النفاذ إلى المنطقة "جيم". وسوف تقوم السلطة الفلسطينية بتطبيق سياسة مالية عامة رشيدة وإصلاحات هيكلية لأجل العمل بصورة متواصلة على الحد من العجز في الموازنة الجارية. وسوف يقوم المانحون بصرف المعونة في حينها لتغطية عجز الموازنة الآخذ في التناقص فضلاً عن متطلبات الاستثمار العام وإعادة البناء.

١٩ - وفقا للسيناريو الأساسي، في إطار الافتراضات المذكورة آنفا وتوقعات السياسات، فإن توسيع نشاط القطاع الخاص وزيادة التجارة الخارجية من شأنهما استدامة نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي عند ٧% في عام ٢٠١٢ وزيادته بصورة أكبر إلى ١٠% في ٢٠١٣-٢٠١٤، مع انخفاض البطالة من ٢١% في ٢٠١١ إلى ١٥% بحلول ٢٠١٣. وسوف ينخفض العجز في الموازنة الجارية إلى ٦% من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠١٣، مع تحول مكونات الإنفاق من الأجور وإعانات الدعم إلى الاستثمار العام. وسوف يعمل ذلك بدوره على تحويل مكونات معونة المانحين من تمويل الموازنة الجارية إلى تمويل المشروعات الإنمائية، وهو ما يمثل عودة تدريجية إلى الوضع الذي كان سائدا في منتصف التسعينات عندما كان معظم المعونة المدرجة في الموازنة يذهب لتمويل النفقات الإنمائية (الشكل البياني ٥).

الشكل البياني ٥ - طبيعة تكوين معونة المانحين
(نسبة من إجمالي الناتج المحلي)



٢٠ - وفي إطار سيناريو بديل "النمو المنخفض"، سوف تظل عملية السلام متوقفة وتتباطأ عملية تخفيف القيود الإسرائيلية، مما يعوق التجارة والاستثمار الخاص ويعرقل تنفيذ المشاريع الإنمائية. وسوف ينخفض معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي إلى متوسط يبلغ ٤% تقريبا على المدى المتوسط، ويظل معدل البطالة عند مستوى ٢٠% تقريبا. وسوف تقل إيرادات الموازنة في حين يزيد الإنفاق الطارئ وتراكم المتأخرات، مما يؤدي إلى تباطؤ وتيرة ضبط أوضاع المالية العامة، وبلوغ العجز الجاري ١١% من إجمالي الناتج المحلي بحلول ٢٠١٣ (الجدول واو). ويعني سيناريو النمو المنخفض ضمنا جمود مستويات المعيشة في ضوء معدل النمو السكاني البالغ نحو ٣-٤% سنويا.

الجدول واو - مقارنة بين السيناريو الأساسي وسيناريوهات النمو المنخفض

٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	
سيناريو النمو المنخفض			السيناريو الأساسي					
								الناتج والاستثمار
٣,٦	٣,٨	٤,٠	١٠,٠	١٠,٠	٧,٠	٧,٠	٩,٣	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (نسبة التغير)
٣,١	٣,٤	٣,٤	٨,٠	٨,٠	٥,٠	٤,٠	٧,٦	الضفة الغربية
٥,٠	٥,٠	٥,٦	١٥,٠	١٥,٠	١٢,٠	١٧,٠	١٥,٢	غزة
								نسب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي (نسبة التغير)
٠,٦	٠,٨	١,٠	٦,٤	٦,٩	٤,٠	٣,٩	٦,٢	الضفة الغربية
٠,٥	٠,٧	٠,٧	٤,٨	٥,٥	٢,٧	١,٣	٤,٨	غزة
١,٥	١,٥	٢,٠	١٠,٧	١٠,٩	٨,٢	١٣,٠	١١,٦	إجمالي تكوين رأس المال (نسبة من إجمالي الناتج المحلي)
١٦,٢	١٧,٥	١٥,٥	٢٩,٩	٢٥,٨	١٩,٠	١٦,٩	١٦,٥	منه: الاستثمار العام (نسبة من إجمالي الناتج المحلي)
٥,٧	٥,١	٣,٠	١٠,١	٩,٥	٥,٨	٤,٣	٣,٥	
								(نسبة من إجمالي الناتج المحلي)
								الماليات العامة/١
٢١,٥	٢١,٤	٢١,٣	٢٤,٠	٢٣,٣	٢٢,٣	٢١,٧	٢٣,٧	الإيرادات
٣٢,٥	٣٢,٤	٣٢,٩	٢٧,٠	٢٩,٢	٣١,٤	٣٣,٩	٣٧,٩	النفقات الجارية وصافي الإقراض
١١,٠-	١١,٠	١١,٥	٣,٠-	٥,٩-	٩,١-	١٢,١	١٤,١	الرصيد الجاري (قبل الدعم الخارجي)
								الرصيد الجاري، على أساس نقدي (قبل الدعم الخارجي)
٨,٠-	٨,٢-	٩,٩-	٣,٤-	٦,٣-	٩,٦-	١١,٥	١٣,٣	تراكم متأخرات الإنفاق
٣,٠	٢,٨	١,٦	٠,٤-	٠,٤-	٠,٥-	٠,٠	١,١	النفقات الرأسمالية
٥,٥	٥,٠	٢,٩	١٠,٠	٩,٣	٥,٧	٤,١	٣,٤	
			١٢٩	١٠٩				
٦٤٨	٥٤٨	٣٠٠	٥	٥	٦٠٠	٤٠٠	٢٧٥	(بملايين الدولارات الأمريكية)
٣,٧	٦,٧	٩,٧	٣,٤	٦,٣	٩,٦	٧,٤	١٤,١	دعم الموازنة الجارية الخارجي
٠,٤	٠,٧	١,٠	٠,٤	٠,٧	١,٠	٠,٧	١,١	(بمليارات الدولارات الأمريكية)
								مجموع الدعم الخارجي، بما في ذلك النفقات الرأسمالية
٩,٢	١١,٦	١٢,٦	١٣,٣	١٥,٦	١٥,٢	١١,٥	١٥,٧	(بمليارات الدولارات الأمريكية)
١,١	١,٣	١,٣	١,٧	١,٨	١,٦	١,١	١,٣	فجوة التمويل (بمليارات الدولارات)
---	---	---	---	---	---	٠,٣	---	
								(نسبة من إجمالي الناتج المحلي)
								القطاع الخارجي
١٩,٠	١٩,٠	١٧,٨	٢٧,٠	٢٤,٤	٢٢,١	١٧,٠	١٤,٣	صادرات السلع والخدمات بخلاف عوامل الإنتاج
٦٨,٢	٦٨,٨	٦٣,٢	٧٨,٤	٧٥,٠	٦٩,٥	٦٣,٥	٦٢,٥	واردات السلع والخدمات بخلاف عوامل الإنتاج
								رصيد الحساب الجاري (باستثناء التحويلات الرسمية)
٢٨,٢-	٢٨,٥	٢٣,٧	٣٠,٠	٢٨,٩	٢٥,٥	٢٤,٢	٣١,٦	رصيد الحساب الجاري (شامل التحويلات الرسمية)
١٨,٩-	١٦,٨	١١,١	١٦,٦	١٣,٣	١٠,٢	١٢,٦	١٥,٩	
								البنود التذكيرية
								معدل البطالة (نسبة من القوة العاملة في المتوسط)
٢٠	٢٠	٢٠	١٣	١٥	١٨	٢١	٢٤	

المصادر: السلطات الوطنية الفلسطينية؛ وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.
١/ على أساس الالتزام، ما لم يُذكر خلاف ذلك.

٢١ - وفي حين أن الافتراضات المتعلقة بإيرادات الموازنة وآفاق معونة المانحين تتسم بالتحفظ على النحو الملائم، فمن المهم أن تستعد السلطة الفلسطينية لكل من "مخاطر التطورات المعاكسة" ومخاطر "تجاوز التوقعات":

◀ لأجل الاستعداد للإيرادات أو المعونة الأقل من المتوخاة، من المهم أن تستمر السلطة الفلسطينية في تنفيذ تدابير التقشف للحد من تراكم متأخرات السداد المحلية والافتراض المصرفي، غير أنه سيكون من الصعب تجنب ذلك في حالة استمرار نقص الإيرادات والمعونة والحاجة لاستيفاء النفقات الضرورية. وسوف تتضمن هذه التدابير تحديد أولويات الإنفاق على نحو صارم، وإيقاف التوظيف، وتأجيل المشروعات غير الضرورية، وتجميد الأجور في القطاع العام.

◀ أما في حالة تجاوز التوقعات، فسوف تكون إيرادات الموازنة أعلى من المتوخاة في السيناريو الأساسي، وخاصة إذا ما سمحت الإنجازات على الصعيد السياسي بتشغيل حقل غاز غزة البحري "Gaza Marine" في ٢٠١٢-٢٠١٣ أو في حالة الزيادة السريعة في إيرادات الضرائب المحلية المحصلة من غزة. ونظرا لارتفاع مستوى الدين المحلي، فمن المهم استخدام الإيرادات أو المعونة التي تزيد عن التوقعات في سداد متأخرات السداد المحلية والقروض المصرفية وليس في تحمل التزامات إنفاق جديدة.

٢٢ - وللمساعدة على ضمان تحقيق تقدم مطرد نحو استمرارية أوضاع المالية العامة، فمن الضروري تكثيف العمل على تنفيذ الإصلاحات الهيكلية الرئيسية كما هو منصوص عليه في خطة التنمية الوطنية الفلسطينية (٢٠١١-٢٠١٣):

◀ ترشيد المساعدة الاجتماعية وتوجيهها بصورة أفضل للمستحقين: في عام ٢٠١٠، تم في الضفة الغربية دمج عدة برامج للمساعدات النقدية في برنامج واحد مركزي يشتمل على طريقة دفع واحدة. ويتم التحقق من أهلية الحصول على المساعدة في إطار البرنامج من خلال الزيارات في المواقع واختبار المؤشرات البديلة لقياس السعة المالية لتحديد الأسر المعيشية التي تقع تحت خط الفقر. وسوف تقوم وزارة الشؤون الاجتماعية بتحديث قاعدة بيانات الأسر المستهدفة بصورة منتظمة لضمان ذهاب المساعدات لمن هم تحت خط الفقر فقط. وفي المرحلة الأولى، من المتوقع أن تخضع ٤٧٠٠٠ أسرة في الضفة الغربية و١٥٠٠٠ أسرة في قطاع غزة للتحقق بنهاية ٢٠١١ لتحديد الأسر التي يمكنها "التخرج" من برنامج المساعدة. أما الإجراء الرئيسي الآخر في إطار شبكة الأمان الاجتماعي فيتمثل في تطبيق تعريف "حبل سلامة" على الكهرياء للأسر المعيشية المستفيدة من شبكة الأمان الاجتماعي منذ ١ يوليو/تموز ٢٠١١، والتي يتم المحاسبة عليها على أساس التكلفة فقط بما يضمن "حبل سلامة"

لأصحاب الاستهلاك الكهربائي المحدود.^{١١} ويمثل هذا الإجراء أهمية خاصة في ضوء زيادة تعريفات الكهرباء مع الاتجاه نحو إضفاء الطابع التجاري على توزيع الكهرباء.

◀ **الإلغاء التدريجي لإعانات دعم الكهرباء (المفروضة على وزارة المالية نتيجة لعدم سداد البلديات لفواتير الكهرباء المستحقة عليها) من خلال استكمال تحويل توزيع الكهرباء من البلديات إلى الشركات التجارية:** تم اتخاذ خطوتين مهمتين منذ عام ٢٠١٠: (١) في أوائل عام ٢٠١٠، تم نقل توزيع الكهرباء من بلدية نابلس إلى شركة توزيع كهرباء الشمال؛ (٢) تم منذ منتصف عام ٢٠١١ تركيب ١٥٠٠٠٠ عداد بنظام الدفع المسبق في الضفة الغربية لتحسين سداد الفواتير، ومن المقرر تركيب ٢١٤٠٠٠ عداد أخرى بنهاية ٢٠١٢. وتم وضع خطة عمل في عام ٢٠١٠ لاستكمال تحويل توزيع الكهرباء من الحكومات المحلية المتبقية في منطقة شمال الضفة الغربية إلى شركة توزيع كهرباء الشمال بنهاية ٢٠١٢. ومن المقرر استكمال تحويل توزيع الكهرباء في باقي الضفة الغربية إلى شركات الكهرباء الخاصة الأخرى بحلول نهاية ٢٠١١. وساعد التقدم على صعيد إصلاح قطاع الكهرباء في خفض إعانات دعم الكهرباء من ٦% إلى ٣% من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠٠٩-٢٠١٠، وإلى أقل من ٢% من إجمالي الناتج المحلي لعام ٢٠١١، ومن المتوقع أن تنخفض إلى أقل من ١% بحلول عام ٢٠١٣.

◀ **إصلاح نظام معاشات التقاعد:** في يوليو/تموز ٢٠١٠، تم اعتماد خطة الإصلاح الشاملة لنظام المعاشات التقاعدية. وفي مايو/أيار ٢٠١١، توصلت السلطات الوطنية إلى اتفاق مع البنك الدولي حول التعديلات التشريعية اللازمة (بما في ذلك في قانون التقاعد) لتنفيذ تغييرات واسعة في نظام معاشات التقاعد. وقامت السلطات الوطنية برفع التعديلات لمجلس الوزراء. وتتضمن الإصلاحات المقررة فيما تبقى من ٢٠١١ ربط المعاشات التقاعدية بمؤشر أسعار المستهلكين، وزيادة سن التقاعد من ٦٠ إلى ٦٢ عاما وضمان أن يتم سداد المعاشات التقاعدية فقط لهؤلاء الذين بلغوا الحد الأدنى للسن وخدموا الحد الأدنى من السنوات التي يقتضيها قانون التقاعد. وتتضمن الخطوات المتبقية لعام ٢٠١٢ إلغاء

^{١١} أعدت هيئة تنظيم قطاع الكهرباء الفلسطينية منهجية لوضع هيكل تعريفية موحد لشركات توزيع الكهرباء في الضفة الغربية. يتضمن هذا الهيكل تعريفية "حبل سلامة" للأسر المعيشية الفقيرة يتم وفقا لها تسعير أول ١٠٠ كيلو وات ساعة بتكلفة التوريد (وهي أقل من معدلات التعريفية الحالية).

المبالغ المقطوعة المدفوعة عند التقاعد.^{١٢} ومن المهم التنفيذ الفوري لهذه الإصلاحات لضمان تحقيق الهدف المتمثل في استعادة فاعلية النظام بنهاية ٢٠١٢.

◀ **البدء في إصلاح جهاز الخدمة المدنية بهدف خفض المطرد لفاتورة الأجور وزيادة كفاءة القطاع العام.** فحتى الآن، اعتمدت السلطات على الضوابط على معدلات الأجور والتشغيل الجديد للحد من نمو فاتورة الأجور. وفي حين أن هذا المنهج أدى إلى تحقيق وفورات كبيرة في الموازنة، إلا أنه يلزم استكماله بتدابير إضافية تضمن الاستمرارية في الأجل الطويل وزيادة كفاءة تقديم خدمات القطاع العام. ومن المهم تكثيف العمل على إعداد خطة لإصلاح جهاز الخدمة المدنية بصورة شاملة، وذلك بالتعاون البنك الدولي، بغية رفعها لمجلس الوزراء بنهاية ٢٠١١ كما هو متوخى في خطة التنمية الوطنية الفلسطينية. وبالتوازي، يتعين إجراء مراجعة شاملة لمؤهلات وأداء الموظفين لتمهيد الطريق لتطبيق هيكل جديد للحوافز يتسم بسلم رواتب أوسع. وينبغي أن تتضمن المراجعة تقييماً دقيقاً للعاملين الذين تحتاجهم القطاعات الرئيسية، بما ذلك الصحة والتعليم، لأجل تعديل "الحد الأقصى السنوي" الحالي البالغ ٣ آلاف موظف جديد في القطاع العام.^{١٣} وقد بدأ العمل في منتصف ٢٠١١ في وضع التوصيفات الوظيفية والهياكل التنظيمية بهدف استكمالها بنهاية ٢٠١١.

◀ **في حين أن القيود على الانتقال والعبور تمثل القيد الرئيسي الذي يحول دون تنمية القطاع الخاص، فإن ارتفاع الاستثمار الخاص المتوخى في الخطة الوطنية الفلسطينية سوف يقتضي أيضاً تقوية الإطار القانوني والتنظيمي لتحسين مناخ الاستثمار لمنشآت الأعمال.** وتتعاون السلطة الفلسطينية على نحو وثيق مع البنك الدولي في إعداد القوانين التي تضمن أن الحوافز المقدمة للمستثمرين من القطاع الخاص واللوائح التي تنظمهم تتماشى مع أفضل الممارسات الدولية. وقد اتخذت وزارة الاقتصاد الوطني خطوات في ٢٠١١ للحد من الإجراءات الروتينية التي تعاني منها منشآت الأعمال الصغيرة

^{١٢} أصدر خبراء الصندوق والبنك الدولي تقديرات مبدئية مشتركة لتأثير العناصر المختلفة لإصلاح المعاشات التقاعدية على "الدين الضمني لصندوق التقاعد" والذي يُعرف على أنه القيمة الحالية للالتزامات المتوقعة لنظام معاشات التقاعد المستحقة للمتقاعدين الحاليين والمستقبليين. وبافتراض ثبات الأجور الحقيقية الحكومية، فإن إلغاء خيار التقاعد المبكر (بالنسبة لنظامي التقاعد لجهاز الخدمة المدنية والأمن) يؤدي إلى "دين ضمني لصندوق التقاعد" يبلغ نحو ٣٠% من إجمالي الناتج المحلي مقارنة بنحو ٦٠% من إجمالي الناتج المحلي في حالة سيناريو عدم الإصلاح. وتؤدي زيادة سن التقاعد إلى دين ضمني لصندوق التقاعد قدره ثلث إجمالي الناتج المحلي تقريباً مقارنة بنحو ٧٠% في حالة سيناريو عدم الإصلاح. وبافتراض انخفاض الأجور الحقيقية الحكومية، ينخفض دين صندوق التقاعد بمقادير أكبر حتى من ذلك.

^{١٣} بناء على طلب وزارة المالية، قامت إدارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة بتمويل دراسة لتقييم مدى كفاءة السلطة الفلسطينية والأونروا في تقديم الخدمات الصحية والتعليمية في الضفة الغربية وغزة. ومن المتوقع أن تُنشر في أواخر هذا العام توصيات الدراسة بشأن مستويات التوظيف الملائمة في هذين القطاعين.

والمتوسطة الجديدة، بما في ذلك تبسيط إجراءات التسجيل. وقام رئيس السلطة الفلسطينية بالتوقيع على قانون جديد للمشتريات من شأنه تعزيز الكفاءة والمساءلة والشفافية في عملية حصول الحكومة على السلع والخدمات. وقد اعتمد مجلس الوزراء عدة قوانين أخرى.^{١٤} ومن المهم التنفيذ الفوري لهذه القوانين لدعم التنمية الاقتصادية للضفة الغربية وقطاع غزة. كذلك من الأهمية بمكان إنشاء جهة تنظيمية مستقلة لقطاع الاتصالات كما يقتضيه قانون الاتصالات لعام ٢٠٠٩، حيث إن توافر جهة تنظيمية مستقلة من شأنه ضمان المنافسة العادلة في قطاع الاتصالات.

خامساً- التقييم

٢٣- دخل الاقتصاد الفلسطيني في عام ٢٠١١ المرحلة الأصعب منذ إطلاق برنامج السلطة الفلسطينية للإصلاح خلال مؤتمر باريس الذي عقد في عام ٢٠٠٧. وقد ظهرت تحديات خطيرة أمام السلطة الفلسطينية بصورة متزامنة على عدة جبهات، مع حدوث أزمة في السيولة في أعقاب النقص المستمر في معونات المانحين؛ وضعف القوة الدافعة للنمو الاقتصادي بسبب عدم وجود تخفيف ملموس للقيود الإسرائيلية على الحركة والعبور في عام ٢٠١١، فضلاً عن التقشف المالي وبيئة سياسة محلية وإقليمية تتزايد فيها حالة عدم اليقين:

← لقد أنشأت السلطة الفلسطينية سجل أداء قوي منذ عام ٢٠٠٧ في مجالي الإدارة الاقتصادية والمالية السليمة، بما في ذلك وضع قيد على فاتورة أجور القطاع العام، وخفض دعم المرافق، وتحديد أولويات النفقات، وشفافية ماليات الحكومة، وتحسين الإدارة الضريبية. وتطبق السلطة الفلسطينية موازنة لعام ٢٠١١ تهدف إلى مواصلة المضي قدماً على مسار ضبط أوضاع المالية العامة وتنفيذ الإصلاحات على نحو منظم، مدعومة في ذلك بموقفها في تقييد الإنفاق. ولكن على الرغم من ذلك، لا تزال المعونة المنصرفة حتى الآن في عام ٢٠١١ أقل بكثير من المبالغ المتوقعة (٠,٤ مليار دولار في نهاية أغسطس/آب مقارنة بمعونة قدرها ٠,٧ مليار دولار متوخاة لتلك الفترة). وقد تقاوم تأثير نقص المعونة من جراء تراجع إيرادات الموازنة وانخفاض سعر الدولار الأمريكي، الذي خفض بدوره من المعادل بالشئيل للمعونات المقومة بالدولار. وأدى ذلك إلى تراكم كم كبير من المدفوعات المحلية المتأخرة، بما في ذلك مدفوعات الأجور التي تأخر صرفها لأول مرة منذ عام ٢٠٠٧، والاقتراض من البنوك التجارية الذي بلغ حدوده القصوى.

^{١٤} تتضمن هذه القوانين قانون الشركات الجديد، والذي يلغي الروتين الذي تعاني منه الشركات؛ وقانون الصناعة الجديد، وكلاهما يعمل على ضمان معاملة الشركات الخاصة بصورة عادلة بغض النظر عن القطاع التي تعمل فيه؛ وقانون الموجودات المنقولة، والذي يعمل على تيسير النفاذ للتمويل المصرفي من خلال التمكين من استخدام الأصول المنقولة كضمان.

كما أسهمت إزالة الحكومة الإسرائيلية في الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠ العديد من المعوقات الداخلية للحركة في الضفة الغربية في تعافي النشاط الاقتصادي. وبالمثل، بدأ تخفيف بعض القيود على الاستيراد في غزة في منتصف عام ٢٠١٠ — على السلع الاستهلاكية ومدخلات الاستثمار الخاصة بالمشروعات التي تخضع للرقابة الدولية — في إحداث تعافي في ناتج غزة، ولو من مستوى شديد الانخفاض في أعقاب حصار محكم. وعلى الرغم من ذلك، ظلت القيود الرئيسية على التوسع في نشاط القطاع الخاص والاستثمار دونما تغيير، بما في ذلك العبور إلى "المنطقة جيم" في الضفة الغربية، والقيود على التصدير، وأيضا القيود على استيراد مدخلات الاستثمار الخاص في غزة.

ومن ثم، أصبحت آفاق النمو الاقتصادي الخاصة بالضفة الغربية وغزة، وتوقعات حدوث انخفاض كبير في حجم البطالة متشائمة بسبب استمرار القيود وأيضا عدم كفاية المعونات الموجهة للإنفاق العام الجاري الضروري والمشروعات الإنمائية وصعوبة التنبؤ بحجمها. ولا مفر من تفاقم الأثر السلبي لهذه العناصر على الحوافز المقدمة للمستثمرين في الضفة الغربية وغزة بسبب الخطورة المتزايدة المتمثلة في حدوث اضطراب الاجتماعي، لاسيما مع عدم حدوث تقدم في عملية السلام.

٢٤- ونظرا إلى احتمال استمرار هذا النقص في الفترة المتبقية من العام، ومحدودية المجال متاح للحصول على قروض أخرى من البنوك، ينبغي على السلطة الفلسطينية أن تفرض حدودا قصوى على التزامات الإنفاق أقل من المستويات المرصودة في الموازنة. وسيتطلب هذا الأمر تدابير صارمة لتوفير التكاليف وتحديد أولويات الإنفاق، بما في ذلك تجميد توظيف العمالة وتأجيل المشروعات الأقل مرتبة في ترتيب الأولويات لمواجهة النقص في المعونات. وبينما يتعذر اجتناب المدفوعات المحلية المتأخرة بشكل كامل بسبب وجود النفقات الضرورية، فإنه يمكن الحد منها من خلال الاستخدام الفعال لنظم المحاسبة الآلية لتشديد القيود على تحمل الالتزامات، وتحسين إدارة النقدية، وكذلك عن طريق مضاعفة الجهود لزيادة حصيلة الضرائب المحلية. ويتعين تحقيق الاتساق، بقدر الإمكان، بين تنفيذ المشاريع الإنمائية والمجتمعية من جهة والتوقعات المتحفظة للمعونة الخارجية الموجهة للمشاريع من جهة أخرى بغية الحد من تراكم المتأخرات وإعادة توجيه موارد الموازنة بعيدا عن الإنفاق الجاري الضروري. ومن المهم تجنب حدوث زيادات جديدة في معدلات الأجر في القطاع العام في عام ٢٠١١، وكذلك منع حدوث أية زيادات أخرى في عام ٢٠١٢ تتجاوز الزيادة التي تبلغ ٢% كحد أقصى من أجل تعويض التضخم الذي شهده عام ٢٠١١ بشكل جزئي.

٢٥- وإلى جانب الاستعدادات للتعامل مع أزمات السيولة في مواجهة النقص الاستثنائي في معونات المانحين — كما هو موضح فيما سبق — من الضروري أن تواصل السلطة الفلسطينية البناء على سجل أداؤها في مجال الإصلاحات والإدارة المالية السليمة. ولزيادة مستوى الكفاءة الاقتصادية والقضاء بالكامل على الاعتماد الأطول أجلا على المعونات الجارية، فإنه من الأهمية بمكان مضاعفة الإصلاحات الهيكلية الرئيسية:

تمثل إيرادات المقاصة ثلثي مجموع إيرادات موازنة السلطة الفلسطينية. وبالنظر إلى حاجة السلطة الفلسطينية الملحة للتمويل، من المهم الإسراع باعتماد الاتفاقيات التي تم التوصل إليها بين الفرق الفنية من وزارتي المالية الفلسطينية والإسرائيلية على المستوى الوزاري الإسرائيلي وتنفيذها من أجل زيادة حصيلة إيرادات المقاصة والحد من تسربها. وتشمل الخطوات العملية التي يمكن تنفيذها بدءاً من خريف عام ٢٠١١: (١) إنشاء آلية لتمكين السلطة الفلسطينية من تسوية فواتير الكهرباء غير المدفوعة بشكل مباشر، بدلاً من الاعتماد على نظام "الخصم التلقائي" من إيرادات المقاصة الذي تطبقه وزارة المالية الإسرائيلية، و(٢) تقدير إيرادات المقاصة المحتملة المستحقة للسلطة الفلسطينية على أساس البيانات الشاملة التي تعدها حكومة إسرائيل عن التجارة بين إسرائيل والضفة الغربية وغزة. وفيما يتعلق بالضرائب المحلية، من الأهمية بمكان الإسراع في تنفيذ خطة العمل للفترة ٢٠١١-٢٠١٣، والتي تم تطويرها بمساعدة فنية من صندوق النقد الدولي بغية توسيع الوعاء الضريبي وتحسين درجة الامتثال الضريبي، لاسيما إنشاء إدارة موحدة للإيرادات، وحوسبة سجلات المكلفين للحد من التهرب الضريبي.

وبالنظر إلى أن التحويلات الاجتماعية تمثل أكثر من ربع مجموع النفقات غير الأجرية، جاء تطوير شبكة شاملة للأمان الاجتماعي بالتعاون مع البنك الدولي والاتحاد الأوروبي كخطوة مهمة لضمان وصول المساعدات إلى الفئات الضعيفة بالفعل. وفي الفترة المتبقية من عام ٢٠١١، من المهم تطبيق قاعدة بيانات الأسر المعيشية الفقيرة بكفاءة كأساس لكافة المدفوعات الاجتماعية، ولإستبعاد متلقي المساعدات الذين لم يعودوا مستحقين لها من النظام، وكذلك لتوجيه المساعدة الاجتماعية وإعانات دعم الكهرباء بصورة أفضل للمستحقين.

وقد انخفضت إعانات دعم الكهرباء، والتي تنعكس على عنصر "صافي الإقراض" في الموازنة، بصورة ملموسة نتيجة لتحسن الحوافز المقدمة للبلديات والأسر المعيشية لسداد فواتير الكهرباء. ولضمان الإلغاء التدريجي لإعانات الدعم هذه بشكل كامل في المدى المتوسط، من الضروري الالتزام بالجدول الزمني لمشروع الخطة الوطنية الفلسطينية بشأن إضفاء الطابع التجاري على توزيع الكهرباء في الضفة الغربية. كما دخلت تعريف "حبل سلامة" على الكهرباء، التي تحتسب بها فاتورة استهلاك الكهرباء على أساس سعر التكلفة، حيز التنفيذ منذ يوليو/تموز ٢٠١٢، وستطبق على الأسر المعيشية المستحقة.

من ناحية أخرى، يمثل تنفيذ خطة العمل المعنية بإصلاح نظام المعاشات التقاعدية أهمية لاستعادة حيويته والحيلولة دون تحميل الموازنة تكاليف كبيرة في المدى الأطول. وسوف يتطلب هذا الأمر تدابير جريئة تدرج في موازنة عام ٢٠١٢، بما في ذلك ربط المعاشات التقاعدية بمؤشر أسعار المستهلكين وزيادة سن التقاعد.

◀ علاوة على هذا، يشكل الإصلاح الشامل لجهاز الخدمة المدنية أهمية لاستدامة الانخفاض في فاتورة الأجور. ففي حين انخفض نصيب فاتورة الأجور من إجمالي الناتج المحلي في السنوات الأخيرة نتيجة للقيود المفروضة على الزيادات في معدلات الأجور والتشغيل الجديد، لا تزال هذه الفاتورة أعلى كثيراً، بمقدار ٢٠%، من النسبة المعتادة في البلدان التي تمر بمرحلة التنمية نفسها، والتي تبلغ ١٠-١٥%. وسوف تزداد صعوبة الحد من فاتورة الأجور من خلال الاعتماد على قيد "شامل" على معدلات الأجور والتشغيل الجديد.

◀ ومن الجدير بالذكر أن نتائج اختبارات القدرة على تحمل الضغوط التي أجرتها البنوك التجارية ستمثل مدخلات رئيسية لخطة عمل سلطة النقد الفلسطينية للحد من مواطن ضعف البنوك — لاسيما مخاطر الهبوط المحتمل في النشاط الاقتصادي وازدياد الانكشاف على مخاطر القطاع العام. ومن المهم في هذا الصدد اتخاذ التدابير العلاجية التي أكدت عليها نتائج الاختبارات — بما في ذلك زيادة رأس المال المدفوع لبعض البنوك، والحد من انكشافها على مخاطر قطاعات معينة — تمشيا مع الجدول الذي وضعته سلطة النقد الفلسطينية للفترة ٢٠١١-٢٠١٢. ولسرعة تنفيذ التدابير العلاجية أهمية كبيرة بالنظر إلى الزيادة الهائلة في الوقت الراهن في الائتمان المصرفي الممنوح للسلطة الفلسطينية وللقطاع الخاص. ويرحب خبراء صندوق النقد الدولي بالاستعراض القادم الذي ستقوم به سلطة النقد الفلسطينية لضرورة الاحتفاظ بحد أقصى لنصيب ودائع البنوك المستثمرة في الخارج. ومن الأهمية بمكان إحلال لوائح احترازية بدلا من ذلك الحد الأقصى بغية تنظيم تنويع حوافظ البنوك بشكل فعال بين الائتمان المحلي والاستثمارات بالخارج.

٢٦- ومن جانبها، لا بد أن تتخذ السلطة الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية والمانحون إجراءات مشتركة للحد من المخاطر المتمثلة في حدوث تباطؤ كبير في النمو الاقتصادي وتفاقم أزمة السيولة:

◀ كما ورد في تقرير خبراء صندوق النقد الدولي في إبريل/نيسان ٢٠١١، يرى خبراء الصندوق أن السلطة الفلسطينية لديها الآن القدرة على اتباع السياسات الاقتصادية السليمة المنتظرة من دولة فلسطينية مستقبلية تتسم بكفاءة الأداء، وذلك نظرا لسجلها القوي في الإصلاحات وبناء المؤسسات في مجالي التمويل العام والقطاع المالي.^{١٥} غير أن نقص المعونة مؤخرًا يعرض قدرة السلطة الفلسطينية على بناء الدولة لمخاطر جسيمة، وخاصة بالنظر إلى استمرار اعتمادها على المعونة بشكل كبير. ويحث خبراء الصندوق السلطات الفلسطينية على مواصلة تنفيذ السياسات الاقتصادية الكلية القوية

^{١٥} راجع تقرير خبراء صندوق النقد الدولي الخاص باجتماع لجنة الاتصال المخصصة في بروكسل، ١٣ إبريل/نيسان ٢٠١١، المنشور على الموقع www.imf.org/wbg.

والحفاظ على موقفها في تقييد الإنفاق، بما في ذلك تجميد التوظيف في الفترة المتبقية من عام ٢٠١١. وفي ظل نقص معونة المانحين، من الضروري أن توزع السلطة الفلسطينية قدرتها المؤسسية بشكل كامل لتتمكن من إدارة أزمة السيولة الحالية بحكمة والإسراع في تنفيذ التدابير الهيكلية السابق توضيحها.

◀ ومن الضروري أن تقوم الحكومة الإسرائيلية بإلغاء كافة القيود الاقتصادية في أسرع وقت ممكن حتى يتم الحفاظ على زخم النمو، وإعادة التوازن لتكوين الناتج، والإسراع في عملية بناء الدولة. وفي غزة، التي نقل فيها مستويات المعيشة كثيرا مقارنة بالضفة الغربية، سيتطلب التعافي الدائم للاستثمار والتشغيل بالقطاع الخاص إزالة الحظر المفروض على الصادرات وواردات القطاع الخاص من المدخلات الاستثمارية. كما سيستلزم الاستغلال الكامل لإمكانات الضفة الغربية والحفاظ على استمرار معدلات النمو فيها إلغاءً واسع النطاق للقيود على الصادرات إلى إسرائيل، وعلى الواردات من الآلات والمعدات، فضلا عن السماح بممارسة النشاط الاقتصادي الفلسطيني في المنطقة "جيم".

◀ وفي حقيقة الأمر، أدى نقص المبالغ المنصرفة وتأخرها إلى تحمل السلطة الفلسطينية تكلفة عالية من حيث مدفوعات الفائدة وعلاوات إضافية يطلبها موردو السلع والخدمات من القطاع الخاص. كما يمثل هذا النقص والتأخير، حتى مع بذل السلطة الوطنية الجهود لتحديد الأولويات، خطرا يتمثل في تقليص الإنفاق الاجتماعي وغيره من أوجه الإنفاق الضروري. وقد دعمت معونة المانحين المستمرة خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠ التنفيذ الناجح لخطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠، والتي عُرضت في مؤتمر باريس للمانحين الذي عُقد في عام ٢٠٠٧، كما كانت ضرورية لاستمرار الإصلاحات المنظمة وتصحيح أوضاع المالية العامة. وقد مكنت هذه الإصلاحات وتصحيح أوضاع المالية العامة بدورها السلطة الفلسطينية من خفض حجم المعونة اللازمة لتمويل عجز الموازنة الجارية، من ١,٨ مليار دولار في عام ٢٠٠٨ إلى ١,١ مليار دولار في عام ٢٠١٠. وفي السياق ذاته، سيتمكن صرف مبالغ كافية وفي الوقت المناسب من المعونة دعما للخطة الوطنية الفلسطينية للفترة ٢٠١١-٢٠١٣ من تحقيق الإصلاحات المستمرة وتصحيح أوضاع المالية العامة، والتي ستمكن بدورها السلطة الفلسطينية من الاعتماد مبكرا على ذاتها فيما يتعلق بالإنفاق الجاري، والاتجاه بصورة متزايدة نحو توجيه المعونة التي يقدمها المانحون إلى المشاريع الإنمائية المعززة للنمو.

الجدول ١ - مؤشرات اقتصادية مختارة، ٢٠٠٨-٢٠١٤

(عدد السكان: ٤ مليون؛ تقديرات ٢٠١٠)
 (نسب الفرد من إجمالي الناتج المحلي: ٢٠٠٧؛ \$٢٠١٠)
 (معدل الفقر: ١٨% في الضفة الغربية و ٣٨% في قطاع غزة؛ تقديرات ٢٠١٠)

توقعات		٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨
الناتج والأسعار								
	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (أسعار السوق في ٢٠٠٤)	١٠,٠	١٠,٠	٧,٠	٧,٠	٩,٣	٧,٤	٧,١
	الضفة الغربية	٨,٠	٨,٠	٥,٠	٤,٠	٧,٦	٩,٥	١٢,٠
	غزة	١٥,٠	١٥,٠	١٢,٠	١٧,٠	١٥,٢	٠,٧	٦,١-
	معدل التضخم قياساً بمؤشر أسعار المستهلكين (نهاية الفترة)	٢,٥	٢,٣	٢,٧	٣,٨	٢,٨	٤,٣	٧,٠
	معدل التضخم قياساً بمؤشر أسعار المستهلكين (متوسط الفترة)	٢,٤	٢,٣	٣,١	٤,٠	٣,٧	٢,٨	٩,٩
الاستثمار والادخار								
	إجمالي تكوين رأس المال، منه:	٢٩,٩	٢٥,٨	١٩,٠	١٦,٩	١٦,٥	١٨,٩	١٩,٣
	العام	١٠,١	٩,٥	٥,٨	٤,٣	٥,٥	٦,١	٤,١
	الخاص	١٩,٩	١٦,٣	١٣,٢	١٢,٧	١٢,٩	١٢,٨	١٥,٢
	إجمالي المدخرات القومية، منه:	١٣,٣	١٢,٥	٨,٨	٤,٣	٠,٦	٧,٥	٣٠,٢
	العام	١٠,٠	٩,٣	٥,٧	٠,١	٤,٠	٩,٤	٣,٩
	الخاص	٣,٣	٣,٢	٣,١	٤,٢	٣,٥-	٢,٠-	٢٦,٣
	ميزان الادخار والاستثمار	١٦,٦-	١٣,٣-	١٠,٢-	١٢,٦-	١٥,٩-	١١,٤-	١٠,٩
الماليات العامة/١								
	الإيرادات	٢٤,٠	٢٣,٣	٢٢,٣	٢١,٧	٢٣,٧	٢٣,٦	٢٥,١
	النفقات الجارية وصافي الإقراض	٢٧,٠	٢٩,٢	٣١,٤	٣٣,٩	٣٧,٩	٤٧,٢	٤٦,٢
	النفقات الأجرية	١٦,٧	١٧,٦	١٨,٥	١٩,٥	١٩,٩	٢١,٧	٢٣,٣
	النفقات غير الأجرية	١٠,٠	١٠,٩	١١,٩	١٢,٧	١٥,١	١٩,٩	١٥,٨
	صافي الإقراض	٠,٣	٠,٧	٠,٩	١,٧	٢,٩	٥,٥	٧,٢
	الرصيد الجاري (على أساس الالتزام، قبل الدعم الخارجي)	٣,٠-	٥,٩-	٩,١-	١٢,١-	١٤,١-	٢٣,٥-	٢١,١-
	الرصيد الجاري، النقدي (قبل الدعم الخارجي)	٣,٤-	٦,٣-	٩,٦-	١١,٥-	١٣,٣-	٢٠,٣-	٢٧,١-
	النفقات الإنمائية	١٠,٠	٩,٣	٥,٧	٤,١	٣,٤	٥,٩	٣,٤
	(بملايين الدولارات الأمريكية)	١٢٩٥	١٠٩٥	٦٠٠	٤٠٠	٢٧٥	٤٠٠	٢١٥
	الرصيد الكلي (قبل الدعم الخارجي)	١٣,٠-	١٥,٢-	١٤,٧-	١٦,٣-	١٧,٥-	٢٩,٥-	٢٤,٥-
	الدعم الخارجي للموازنة الجارية (بمليارات الدولارات الأمريكية)	٠,٤	٠,٧	١,٠	٠,٧	١,١	١,٤	١,٨
	مجموع الدعم الخارجي، بما في ذلك للنفقات الإنمائية	١٣,٣	١٥,٦	١٥,٢	١١,٥	١٥,٧	٢٥,٩	٣١,٧
	(بملايين الدولارات الأمريكية)	١,٧	١,٨	١,٦	١,١	١,٣	١,٨	٢,٠
	الفجوة التمويلية (بمليارات الدولارات الأمريكية)	٠,٣
القطاع النقدي/٢								
	الائتمان الممنوح للقطاع الخاص	٢٣,٦	٢٣,٨	٢١,٥	٣٢,٢	٣١,٢	٢٢,٩	٣,٤-
	ودائع القطاع الخاص	١٦,٦	١٦,٨	١٤,٠	١٩,٢	٩,٩	٥,٧	١٤,٠
القطاع الخارجي								
	صادرات السلع والخدمات غير المرتبطة بعوامل الإنتاج	٢٧,٠	٢٤,٤	٢٢,١	١٧,٠	١٤,٣	١٣,٦	١٥,٤
	واردات السلع والخدمات غير المرتبطة بعوامل الإنتاج	٧٨,٤	٧٥,٠	٦٩,٥	٦٣,٥	٦٢,٥	٦٤,٥	٦٥,٤
	صافي دخل عوامل الإنتاج	٦,١	٦,٤	٦,٧	٦,٩	٧,٤	٨,١	١٠,٢
	صافي التحويلات الجارية	٢٨,٧	٣١,٠	٣٠,٥	٢٦,٩	٢٤,٩	٣١,٤	٥٠,٨
	التحويلات الرسمية	١٣,٣	١٥,٦	١٥,٢	١١,٥	١٥,٧	٢٥,٩	٣١,٧
	رصيد الحساب الجاري (غير شامل التحويلات الرسمية)	٣٠,٠-	٢٨,٩-	٢٥,٥-	٢٤,٢-	٣١,٦-	٣٧,٣-	٢٠,٧-
	رصيد الحساب الجاري (شاملاً التحويلات الرسمية)	١٦,٦-	١٣,٣-	١٠,٢-	١٢,٦-	١٥,٩-	١١,٤-	١٠,٩
البندؤ التذكيرية:								
	إجمالي الناتج المحلي الاسمي (بملايين الدولارات الأمريكية)	١٣٠٠١	١١٧٥١	١٠٦٠٨	٩٦٨٦	٨١٢٤	٦٧٦٤	٦٢٤٧
	نسب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الاسمي (بالدولارات الأمريكية)	٢٨٥٧	٢٦٥٨	٢٤٧١	٢٣٢٣	٢٠٠٧	١٧١٩	١٦٢٣
	معدل البطالة (المتوسط نسبة من القوة العاملة)	١٣	١٥	١٨	٢١	٢٤	٢٥	٢٧
	مؤشر القدس في سوق فلسطين للأوراق المالية (نسبة التغير السنوي)	٠,٧-	١١,٦	١٦,٢-

المصادر: السلطات الوطنية الفلسطينية؛ وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

١/ على أساس الالتزام
 ٢/ نهاية الفترة؛ بالدولار

الجدول ٢- موازنة الحكومة المركزية، ٢٠٠٨-٢٠١٤ بملايين الدولارات الأمريكية

التوقعات			٢٠١١		٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	
٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	التوقعات	يناير-يونيو	الموازنة			
(بملايين الدولارات الأمريكية، إلا إذا ذكر خلاف ذلك)								
٣١١٧	٢٧٣٨	٢٣٦٣	٢١٠٦	١٠١٠	٢١٤٩	١٩٢٧	١٥٩٨	١٥٦٨
١٢٠٧	١٠٢٨	٨٣٤	٧٤٣	٣٨٩	٨١٢	٧٤٥	٥٨٥	٥٦٢
٧٠٧	٦٢٨	٥٥٦	٤٩٩	٢٥٩	٥١٢	٤٧٤	٣٠١	٢٧٣
٥٠٠	٤٠٠	٢٧٧	٢٤٤	١٣١	٣٠٠	٢٧٠	٢٨٤	٢٨٩
٥٠٠	٤٠٠	٢٧٧	٢٢٩	١١٣	٣٠٠	٢٧٠	٢٨٤	٢٨٩
٢٠٦٠	١٨٤٥	١٦٥١	١٤٧٤	٦٩٨	١٤٤٢	١٢٥٩	١١٠٣	١١٢٢
٢٠٦٠	١٨٤٥	١٦٥١	١٥٤٧	٧٦٩	١٥٥٨	١٢٤٢	١٠٩٠	١١٣٧
---	---	---	٧٣-	٧١-	١١٦-	١٦	١٣	١٥-
١٤٩	١١٣٥	١٢٢	١١١	٧٧	١٠٥	٧٦	٩١	١١٦
٣٥٠٦	٣٤٣٠	٣٣٢٧	٣٢٨٢	١٦١١	٣٢٣٢	٣٠٧٦	٣١٩٠	٢٨٨٦
٢١٦٩	٢٠٦٥	١٩٦٧	١٨٨٧	٩٣٢	١٧٠٩	١٦١٣	١٤٦٧	١٤٥٣
٢١٦٩	٢٠٦٥	١٩٦٧	١٨٨٧	٨٩٢	---	١٥٦٤	١٤٢٣	١٤٧١
---	---	---	---	٤١	---	٥٠	٤٤	٣١٧-
١٢٩٨	١٢٨٥	١٢٦٠	١٢٣٥	٥٩١	١٣٦٣	١٢٢٧	١٣٤٩	٩٨٥
١٣٤٨	١٣٣٥	١٣١٠	١٢٣٥	٤٥٠	---	١١٥٦	١١٤٢	١٠٥٥
٥٠-	٥٠-	٥٠-	---	١٤١	---	٧١	٢٠٧	٧٠-
٤٠	٨٠	١٠٠	١٦٠	٨٨	١٦٠	٢٣٦	٣٧٤	٤٤٧
٤٠	٨٠	١٠٠	١٦٠	٨٨	---	٢٦٣	٣٥٥	٤٤٧
---	---	---	---	---	---	٢٨-	٢٠	---
٣٨٩-	٦٩٣-	٩٦٤-	١١٧٦-	٦٠١-	١٠٨٤-	١١٤٩-	١٥٩٢-	١٣١٧-
---	---	---	١٦	١٨	---	---	---	---
٥٠-	٥٠-	٥٠-	---	١٨١	---	٩٣	٢٧٠	٣٨٧-
---	---	---	٧٣-	٧١-	١١٦-	١٦	١٣	١٥-
---	---	---	---	٦٣	---	١١-	٣٦-	---
٤٣٩-	٧٤٣-	١٠١٤-	١١١٨-	٣٠٣-	٩٦٧-	١٠٨٣-	١٣٧١-	١٦٩٠-
١٢٩٥	١٠٩٥	٦٠٠	٤٠٠	١٨٠	٥٠٠	٢٩٩	٤٣٠	٢١٥
١٢٩٥	١٠٩٥	٦٠٠	٤٠٠	١٣١	---	٢٧٥	٤٠٠	٢١٥
---	---	---	---	٥٠	---	٢٣	٣٠	---
-	-	١٦١٤-	١٥١٨-	٤٣٤-	١٤٦٧-	١٣٥٨-	١٧٧١-	١٩٠٥-
١٧٣٤	١١٨٣٨	---	---	---	---	---	---	---
١٧٣٤	١١٨٣٨	١٦١٤	١٥١٨	٤٣٤	١٤٦٧	١٣٥٨	١٧٧١	١٩٠٥
---	---	---	٦٨	١٠٨	---	٨٤	١٧٦	٢٩-
---	---	---	---	---	---	---	---	---
٤٣٩	٧٤٣	١٠١٤	٧١٧	٢٩٢	٩٦٧	١١٤٦	١٣٥٥	١٧٦٤
١٢٩٥	١٠٩٥	٦٠٠	٤٠٠	٤٣	٥٠٠	١٣٠	٤٠٠	٢١٥
---	---	---	---	---	---	---	٤-	٤-
---	---	---	٣٣٣	---	---	---	---	---
البيود التذكيرية:								
٢٤,٠	٢٣,٣	٢٢,٣	٢١,٧	١٠,٤	٢٥,٦	٢٣,٧	٢٣,٦	٢٥,١
٢٧,٠	٢٩,٢	٣١,٤	٣٣,٩	١٦,٦	٣٨,٥	٣٧,٩	٤٧,٢	٤٦,٢
١٦,٧	١٧,٦	١٨,٥	١٩,٥	٩,٦	٢٠,٤	١٩,٩	٢١,٧	٢٣,٣
١٠,٠	١٠,٩	١١,٩	١٢,٧	٦,١	١٦,٣	١٥,١	١٩,٩	١٥,٨
٠,٣	٠,٧	٠,٩	١,٧	٠,٩	١,٩	٢,٩	٥,٥	٧,٢
٣,٠-	٥,٩-	٩,١-	١٢,١-	٦,٢-	١٢,٩-	١٤,١-	٢٣,٥-	٢١,١-
٣,٤-	٦,٣-	٩,٦-	١١,٥-	٣,١-	١١,٥-	١٣,٣-	٢٠,٣-	٢٧,١-
٣,٤	٦,٣	٩,٦	٧,٤	٣,٠	١١,٥	١٤,١	٢٠,٠	٢٨,٢
٤٢٩	٧٤٣	١٠١٤	٧١٧	٢٩٢	٩٦٧	١١٤٦	١٣٥٥	١٧٦٤
١٠,٠	٩,٣	٥,٧	٤,١	١,٣	٦,٠	٣,٤	٥,٩	٣,٤
١٣,٣-	١٥,٦-	١٥,٢-	١٥,٧-	٤,٥-	١٧,٥-	١٦,٧-	٢٦,٢-	٣٠,٥-
١٧٣٤	١٨٣٨	١٦١٤	١١١٧	٣٣٥	١٤٦٧	١٢٧٧	١٧٥٥	١٩٧٩
...	٣,٥	٣,٥	٣,٧	٣,٧	٣,٩	٣,٦
١٣٠٠١	١١٧٥١	١٠٦٠٨	٩٦٨٦	٩٦٨٦	٨٣٨٦	٨١٢٤	٦٧٦٤	٦٢٤٧

المصادر: وزارة المالية؛ وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

الجدول ٣- موازنة الحكومة المركزية، ٢٠٠٨-٢٠١٤ بملايين الشقيقات

التوقعات			٢٠١١		٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨		
٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	يناير -						
			التوقعات	يونيو	الموازنة				
(بملايين الشقيقات إلا إذا ذُكر خلاف ذلك)									
١٠٩١١	٩٥٨٢	٨٢٧٠	٧٣٧٢	٣٥٣٤	٧٩٥١	٧١٨٨	٦٢٨٢	٥٦٢٧	مجموع الإيرادات الصافية
٤٢٢٤	٣٥٩٦	٢٩١٨	٢٦٠٢	١٣٦٢	٣٠٠٤	٢٧٧٨	٢٣٠١	٢٠١٧	إجمالي الإيرادات المحلية
٢٤٧٤	٢١٩٦	١٩٤٨	١٧٤٧	٩٠٦	١٨٩٤	١٧٦٩	١١٨٥	٩٧٩	الإيرادات الضريبية
١٧٥٠	١٤٠٠	٩٧١	٨٥٥	٤٥٧	١١١٠	١٠٠٩	١١١٥	١٠٣٨	الإيرادات غير الضريبية (المستحقة)
١٧٥٠	١٤٠٠	٩٧١	٨٠٠	٣٩٥	---	١٠٠٩	١١١٥	١٠٣٨	الإيرادات غير الضريبية (على أساس نقدي)
٧٢١٠	٦٤٥٨	٥٧٧٨	٥١٥٨	٢٤٤٢	٥٣٣٥	٤٦٩٥	٤٣٣٨	٤٠٢٧	إيرادات المقاصة (على أساس نقدي)
٧٢١٠	٦٤٥٨	٥٧٧٨	٥٤١٣	٢٦٩٠	٥٧٦٤	٤٦٣٤	٤٢٨٦	٤٠٨٠	إيرادات المقاصة (صافي المتأخرات)
---	---	---	٢٥٥-	٢٤٨-	٤٢٩-	٦١	٥٢	٥٢-	المستردات الضريبية
٥٢٣	٤٧٣	٤٢٧	٣٨٨	٢٧٠	٣٨٨	٢٨٥	٣٥٧	٤١٧	
١٢٢٧٢	١٢٠٠٦	١١٦٤٣	١١٤٨٦	٥٦٣٩	١١٩٦٠	١١٤٧٣	١٢٥٤٣	١٠٣٥٤	مجموع النفقات الجارية وصافي الإقراض (على أساس الالتزام)
٧٥٩٠	٧٢٢٩	٦٨٨٥	٦٦٠٤	٣٢٦٣	٦٣٢٥	٦٠١٧	٥٧٦٨	٥٢١٥	النفقات الأجرية (على أساس الالتزام)
٧٥٩٠	٧٢٢٩	٦٨٨٥	٦٦٠٤	٣١٢١	---	٥٨٣٢	٥٥٩٦	٦٣٥٤	النفقات الأجرية (على أساس نقدي)
---	---	---	صفر	١٤٢	---	١٨٥	١٧١	١١٣٩-	النفقات الأجرية (صافي المتأخرات)
٤٥٤٢	٤٤٩٧	٤٤٠٨	٤٣٢٢	٢٠٦٨	٥٠٤٣	٤٥٧٥	٥٣٠٤	٣٥٣٥	النفقات غير الأجرية (على أساس الالتزام)
٤٧١٧	٤٦٧٢	٤٥٨٣	٤٣٢٢	١٥٧٥	---	٤٣١٢	٤٤٩٠	٣٧٨٥	النفقات غير الأجرية (على أساس نقدي)
١٧٥-	١٧٥-	١٧٥-	---	٤٩٣	---	٢٦٣	٨١٥	٢٥٠-	النفقات غير الأجرية (صافي المتأخرات)
١٤٠	٢٨٠	٣٥٠	٥٦٠	٣٠٧	٥٩٢	٨٨٠	١٤٧١	١٦٠٤	صافي الإقراض (على أساس الالتزام) ١٤٠
١٤٠	٢٨٠	٣٥٠	٥٦٠	٣٠٧	---	٩٨٣	١٢٩٥	١٦٠٤	صافي الإقراض (على أساس نقدي) ١٤٠
---	---	---	---	---	---	١٠٣-	٧٧	---	صافي الإقراض (صافي المتأخرات)
١٣٦١-	٢٤٢٤-	٣٣٧٣-	٤١١٥-	٢١٠٥-	٤٠٠٩-	٤٢٨٤-	٦٢٦١-	٤٧٢٧-	الرصيد الجاري (على أساس الالتزام، قبل الدعم الخارجي)
---	---	---	٥٥	٦٢	---	---	---	---	اطرح: متأخرات الإيرادات غير الضريبية
١٧٥-	١٧٥-	١٧٥-	---	٦٣٥	---	٣٤٥	١٠٦٣	١٣٨٩-	أضف: متأخرات الإنفاق (صاف)
---	---	---	٢٥٥-	٢٤٨-	٤٢٩-	٦١	٥٢	٥٢-	اطرح: صاف إيرادات المقاصة المستحقة (+) أو المسددة (-)
---	---	---	---	٢٢٢	---	٣٩-	١٤١-	---	أضف: المتأخرات على المستردات الضريبية
١٥٣٦-	٢٥٩٩-	٣٥٤٨-	٣٩١٥-	١٠٦٢-	٣٥٨٠-	٤٦٣٩-	٥٣٩١-	٦٠٦٣-	الرصيد الجاري (النقدي، قبل الدعم الخارجي)
٤٥٣٣	٣٨٣٣	٢١٠٠	١٤٠٠	٦٣١	١٨٥٠	١١١٤	١٦٩١	٧٧١	النفقات الإئتمانية (على أساس الالتزام)
٤٥٣٣	٣٨٣٣	٢١٠٠	١٤٠٠	٤٥٧	---	١٠٢٦	١٥٧٣	٧٧١	النفقات الإئتمانية (على أساس نقدي)
---	---	---	---	١٧٤	---	٨٨	١١٨	---	النفقات الإئتمانية (المتأخرات)
٦٠٦٩-	٦٤٣١-	٥٦٤٨-	٥٣١٥-	١٥١٩-	٣٥٨٠-	٥٠٦٥-	٦٩٦٤-	٦٨٣٥-	الرصيد الكلي (على أساس نقدي، شاملا النفقات الإئتمانية)
٦٠٦٩	٦٤٣١	٥٦٤٨	٥٣١٥	١٥١٩	٣٥٨٠	٥٠٦٥	٦٩٦٤	٦٨٣٥	مجموع التمويل
---	---	---	٢٣٨	٣٧٧	---	٣١٢	٦٩١	١٠٦-	صافي التمويل المصرفي المحلي
---	---	---	---	---	---	---	---	---	تمويل محلي آخر
١٥٣٦	٢٥٩٩	٣٥٤٨	٢٥١٠	١٠٢٢	٣٥٧٩	٤٦٧٦	٥٣٢٨	٦٣٢٨	التمويل الخارجي للنفقات الجارية
٤٥٣٣	٣٨٣٣	٢١٠٠	١٤٠٠	١٥١	١٨٥٠	٤٨٧	١٥٧٣	٧٧١	التمويل الخارجي للنفقات الإئتمانية
---	---	---	---	---	---	---	١٦-	١٦-	صافي الدين الخارجي
---	---	---	١١٦٦	---	---	---	---	---	فجوة تمويلية

(نسبة من إجمالي الناتج المحلي، ما لم يُذكر خلاف ذلك)

البند التكريرية:

٢٤,٠	٢٣,٣	٢٢,٣	٢١,٧	١٠,٤	٢٥,٦	٢٣,٧	٢٣,٦	٢٥,١	الإيرادات
------	------	------	------	------	------	------	------	------	-----------

٢٧,٠	٢٩,٢	٣١,٤	٣٣,٩	١٦,٦	٣٨,٥	٣٧,٩	٤٧,٢	٤٦,٢	النفقات الجارية وصافي الإقراض
١٦,٧	١٧,٦	١٨,٥	١٩,٥	٩,٦	٢٠,٤	١٩,٩	٢١,٧	٢٣,٣	النفقات الأجرية
١٠,٠	١٠,٩	١١,٩	١٢,٧	٦,١	١٦,٣	١٥,١	١٩,٩	١٥,٨	النفقات غير الأجرية
٠,٣	٠,٧	٠,٩	١,٧	٠,٩	١,٩	٢,٩	٥,٥	٧,٢	صافي الإقراض
٣,٠-	٥,٩-	٩,١-	١٢,١-	٦,٢-	١٢,٩-	١٤,١-	٢٣,٥-	٢١,١-	الرصيد الجاري (على أساس الالتزام) قبل الدعم الخارجي:
٣,٤-	٦,٣-	٩,٦-	١١,٥-	٣,١-	١١,٥-	١٣,٣-	٢٠,٣-	٢٧,١-	الرصيد الجاري (على أساس نقدي) قبل الدعم الخارجي
٣,٤	٦,٣	٩,٦	٧,٤	٣,٠	١١,٥	١٤,١	٢٠,٠	٢٨,٢	الدعم الخارجي (الجاري)
٤٣٩	٧٤٣	١٠١٤	٧١٧	٢٩٢	٩٦٧	١١٤٦	١٣٥٥	١٧٦٤	بملايين الدولارات
١٠,٠	٩,٣	٥,٧	٤,١	١,٣	٦,٠	٣,٤	٥,٩	٣,٤	النفقات الإنمائية (على أساس نقدي)
١٣,٣-	١٥,٦-	١٥,٢-	١٥,٧-	٤,٥-	١١,٥-	١٦,٧-	٢٦,٢-	٣٠,٥-	الرصيد الكلي (على أساس نقدي)
٦٠٦٩	٦٤٣١	٥٦٤٨	٣٩١٠	١١٧٣	٥٤٢٩	٤٧٦٣	٦٩٠١	٧٠٩٩	مجموع الدعم الخارجي (بملايين الشيكلات)
...	٣,٥	٣,٥	٣,٧	٣,٧	٣,٩	٣,٦	سعر الصرف الاسمي (شيقل إسرائيلي جديد للدولار أمريكي)
٤٥٥٠٤	٤١١٢٨	٣٧١٢٩	٣٣٩٠٢	٣٣٩٠٢	٣١٠٢٨	٣٠٣٠٣	٢٦٥٩٧	٢٢٤١٥	إجمالي الناتج المحلي الاسمي (بملايين الشيكلات)

المصادر: وزارة المالية؛ وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحق^{١٦}

^{١٦} يشمل هذا الملحق التحليلات التي أجراها فريق عمل صندوق النقد الدولي بشأن الضفة الغربية وغزة خلال عام ٢٠١١، بما في ذلك التحليلات المنشورة في تقرير خبراء الصندوق في إبريل/نيسان ٢٠١١ التي أعدها O. Kanaan, J. Gomez, U. Kock, and M. Sumlinski على الموقع www.imf.org/wbg. ويضم الموقع تقارير خبراء صندوق النقد الدولي وتحليلاتهم المنشورة منذ عام

ألف - مسارا التنمية في الضفة الغربية و غزة منذ عام ١٩٩٤

لقد تأثر المساران الإقليميان لنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي والبطالة في الضفة الغربية و غزة بشدة بسبب الصراع والقيود التي فرضتها إسرائيل، إلا أنهما تباعدا منذ عام ٢٠٠٦ مع تشديد القيود على غزة. وسوف يتوقف تحقيق التقارب بينهما على الإلغاء التدريجي للقيود وإعادة الاندماج بين اقتصادات المنطقتين.

١- شهد نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في الضفة الغربية و غزة تقلبات واسعة منذ عام ١٩٩٤. فخلال الفترة الممتدة من عام ١٩٩٤ إلى عام ١٩٩٩، جاء تزايد الاتجاه العام في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي انعكاسا لزيادة ثقة القطاع الخاص وبناء المؤسسات مع تولي السلطة الفلسطينية مسؤوليات إدارية رئيسية من الحكومة الإسرائيلية. ومن عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٢، شهد نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي انخفاضا حادا مع اندلاع الانتفاضة الثانية والتشديد الحاد للقيود على التجارة.

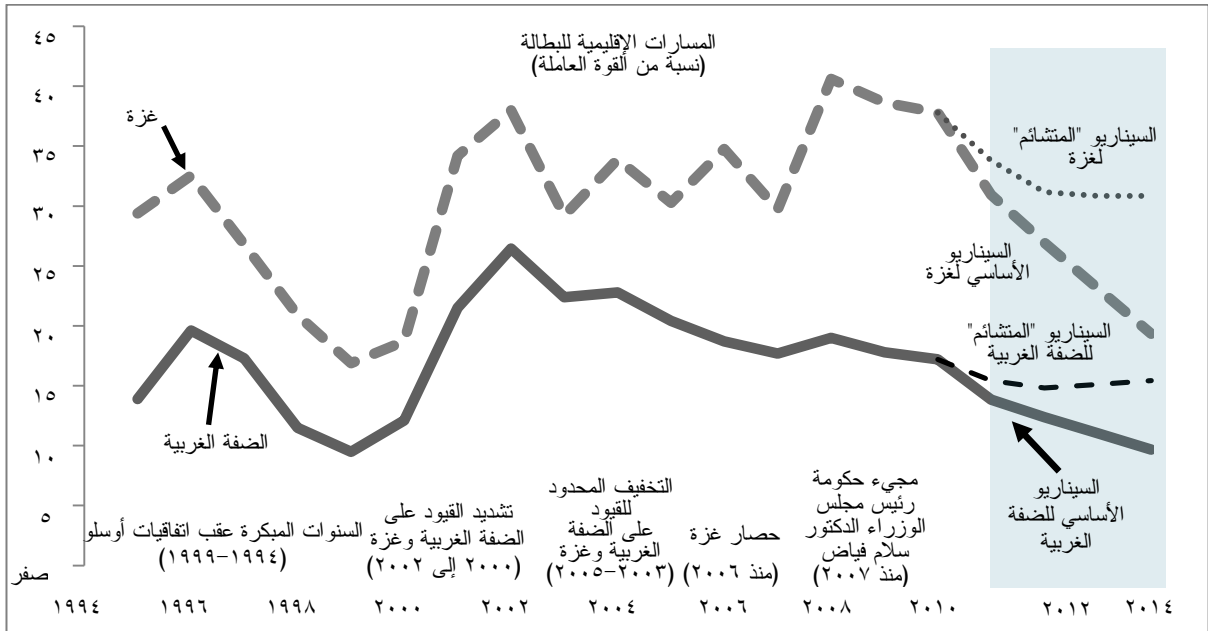
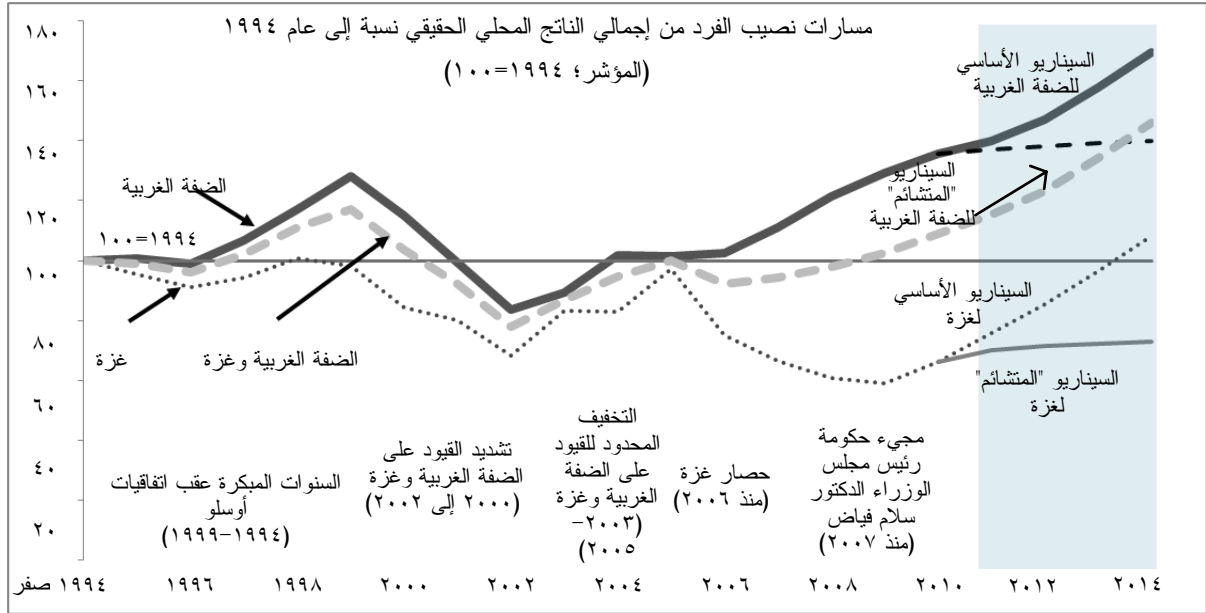
٢- ومن عام ٢٠٠٣ إلى عام ٢٠٠٥، عاد نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي إلى مستواه الذي كان سائدا في عام ١٩٩٤، وذلك نتيجة للتخفيف المحدود للقيود. غير أنه تراجع بعدها مرة أخرى نتيجة بدء الحصار على غزة، قبل أن يتعافى في عام ٢٠٠٧ عقب مجيء حكومة رئيس مجلس الوزراء سلام فياض. وبحلول عام ٢٠٠٩، كان نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي قد استعاد مستواه السائد في عام ١٩٩٤.

٣- والواقع أن ديناميكية نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي الكلي تأتي انعكاسا للتباين الواسع في مسارات الناتج بين الضفة الغربية وقطاع غزة (الشكل البياني ١). فقد زاد نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في الضفة الغربية بصورة مطردة منذ عام ٢٠٠٧، ومن المتوقع بحلول عام ٢٠١٣ أن يزيد بنحو ٥٠% عن مستواه السائد في عام ١٩٩٤. وعلى النقيض، شهد نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في غزة اتجاها هبوطيا منذ عام ٢٠٠٦، وبدأ في التعافي في عام ٢٠١٠ فقط مع تخفيف الحصار. وطبقا للسيناريو المرجعي، سوف ينخفض نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في غزة عن مستواه السائد في عام ١٩٩٤ بمقدار ١٠% بحلول ٢٠١٣، في حين أنه في إطار سيناريو النمو المنخفض سيكون أقل بنحو ٢٣% عن مستواه في عام ١٩٩٤.

٤- وقد شهدت السنوات المبكرة منذ عام ١٩٩٤ انخفاضا مطردا في معدل البطالة بلغ ١٠% في الضفة الغربية و ١٧% في غزة. غير أنه منذ اندلاع الانتفاضة الثانية، ظل معدل البطالة في غزة حتى الأونة الأخيرة مرتفعا بصورة استثنائية عند متوسط بلغ نحو ٣٤%، في حين اتخذ معدل البطالة في الضفة الغربية اتجاها هبوطيا بوجه عام. ويعكس هذا التباعد القيود الأكثر صرامة في غزة على التجارة الخارجية وعلى توظيف العاملين في إسرائيل، وتزايد حساسية الناتج في غزة لمثل هذه القيود نظرا لصغر حجم سوقها المحلي، وارتفاع

درجة عدم اليقين التي يعاني منها القطاع الخاص نظرا للأعمال العدائية المتكررة، فضلا عن تدهور المؤسسات العامة والبنية التحتية منذ عام ٢٠٠٦. وطبقا للسيناريو المرجعي، من المتوقع أن يشهد معدل البطالة في الضفة الغربية انخفاضا إلى ١١% بحلول عام ٢٠١٣، في حين سينخفض نظيره في غزة إلى ٢٣%. وفي إطار سيناريو النمو المنخفض، سوف تظل معدلات البطالة مرتفعة عند ١٥% في الضفة الغربية و ٣١% في غزة بحلول عام ٢٠١٣.

الشكل البياني ١- نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي والبطالة



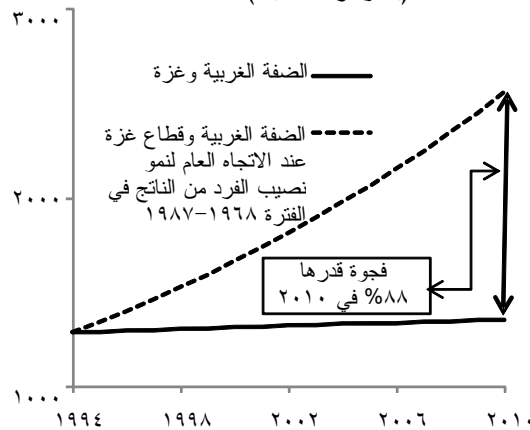
المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني؛ وتقديرات وتوقعات خبراء الصندوق.

باء - النمو الاقتصادي منذ عام ١٩٩٤

يشير تدني الاتجاه العام لنمو الناتج والتقلبات الواسعة التي شهدتها اقتصاد الضفة الغربية وغزة منذ عام ١٩٩٤ إلى أن أنه ما لم تكن هناك قيود منذ ١٩٩٤، لأصبح نصيب الفرد من الناتج في الضفة الغربية وغزة أعلى بصورة أكبر كثيرا مما كان عليه فعلا. ولتقدير حجم هذه "الفجوة في أداء النمو"، تمت مقارنة مسار الناتج في الضفة الغربية وقطاع غزة بمسارات افتراضية للناتج هناك يتم محاكاتها باستخدام نموذج النمو النيوكلاسيكي، وذلك على أساس: (١) أداء نمو الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الفترة ١٩٦٨-١٩٨٧، وهي فترة شهدت انفتاحا أكثر للحدود مع إسرائيل؛ و(٢) أداء النمو منذ عام ١٩٩٤ الذي حققته مجموعة من البلدان اتسمت بنصيب للفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي يماثل ذلك الذي كان سائدا في الضفة الغربية وقطاع غزة في عام ١٩٩٤.^{١٧} وتشير النتائج إلى وجود فجوات كبيرة في أداء النمو، ومن ثم مجال واسع لتحقيق نمو مرتفع في حالة استمرار التخفيف من القيود.

١- تم تحليل نصيب الفرد من الناتج في الضفة الغربية وغزة خلال الفترة ١٩٦٨-١٩٨٧، وهي فترة لم تشهد صراعا أو فرض قيود، إلى الاتجاه العام في نصيب الفرد من الناتج، وحالات الابتعاد عن ذلك الاتجاه العام. ويلاحظ أن الاتجاه العام في نصيب الفرد من الناتج شهد زيادة قدرها ٤,٤% سنويا خلال الفترة ١٩٦٨-١٩٨٧، في حين تشير التقديرات إلى بلوغه -٠,٦% خلال الفترة ١٩٩٤-٢٠١٠. ولو ظل الاتجاه العام في نمو الناتج في الضفة الغربية وغزة منذ عام ١٩٩٤ عند مستواه السائد في الفترة ١٩٦٨-١٩٨٧، لأصبح نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في عام ٢٠١٠ أعلى بمقدار ٨٨% مما كان عليه فعلا (الشكل البياني ٢).

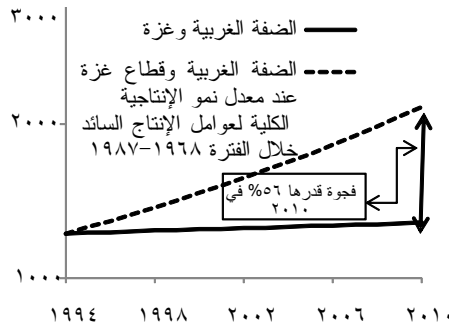
الشكل البياني ٢- فجوة الاتجاه العام لنصيب الفرد من الناتج مقارنة بالنمو في الضفة الغربية وغزة في الفترة ١٩٦٨-١٩٨٧ (بالدولارات الثابتة)



^{١٧} هذه البلدان هي أنجولا وأرمينيا وبوتان والكاميرون والرأس الأخضر وجمهورية الصين الشعبية وكوت ديفوار وغينيا الاستوائية وجورجيا وغويانا وكريباتي وموريتانيا ومولدوفا ومنغوليا ونيكاراغوا ونيجيريا وباكستان.

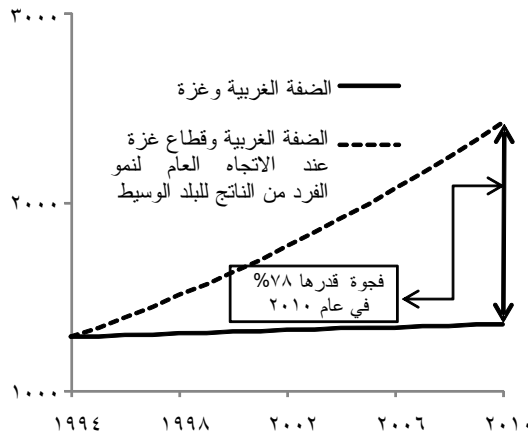
٢- علاوة على ذلك، تم تطبيق إطار محاسبة النمو المعياري لتحليل الناتج في الضفة الغربية وغزة إلى مساهمات كل من رأس المال والعمالة والإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج. وتشير التقديرات إلى أن معدل النمو السنوي للإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في الضفة الغربية وغزة خلال الفترة ١٩٦٨-١٩٨٧ بلغ ١,٨%، في حين بلغ -٠,٥% خلال الفترة ١٩٩٤-٢٠١٠. ولو ظل معدل نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في الضفة الغربية وغزة منذ عام ١٩٩٤ عند نفس مستواه السائد في الفترة ١٩٦٨-١٩٨٧، لأصبح نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في عام ٢٠١٠ أعلى بنسبة ٥٦% مما كان عليه فعلا (الشكل البياني ٣).

الشكل البياني ٣ - فجوة نصيب الفرد من ناتج الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج قياسا على الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في الضفة الغربية وغزة في الفترة ١٩٦٨-١٩٨٧ (بالدولارات الثابتة)



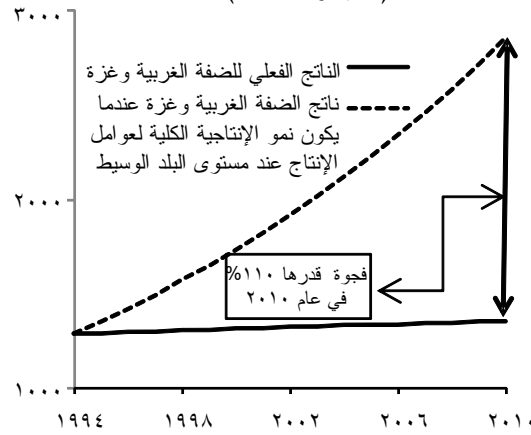
٣- وبعد هذا، تم تقييم الأداء في الضفة الغربية وغزة مقارنة بالبلدان التي كان فيها نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي المعدل على أساس تعادل القوة الشرائية أعلى أو أقل بنحو ٢٠% عما كان عليه في الضفة الغربية وغزة في عام ١٩٩٤. ومن بين تلك البلدان التي تم ترتيبها حسب النمو السنوي في الاتجاه العام لنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي منذ ١٩٩٤، جاءت الضفة الغربية وغزة كثاني أقل بلدان المجموعة، إذ بلغ نمو الاتجاه العام في نصيب الفرد من الناتج -٦,٠%. وبلغ الاتجاه العام لمعدل النمو في البلد الوسيط ٤,٠%. ولو استمر الاتجاه العام في نمو الناتج في الضفة الغربية وغزة منذ عام ١٩٩٤ عند نفس مستوى البلد الوسيط، لأصبح نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في عام ٢٠١٠ أعلى بنسبة ٧٨% مما كان عليه فعلا (الشكل البياني ٤).

الشكل البياني ٤ - فجوة الاتجاه العام في نصيب الفرد من الناتج قياسا بالاتجاه العام للنمو في البلدان الأخرى (بالدولارات الثابتة)



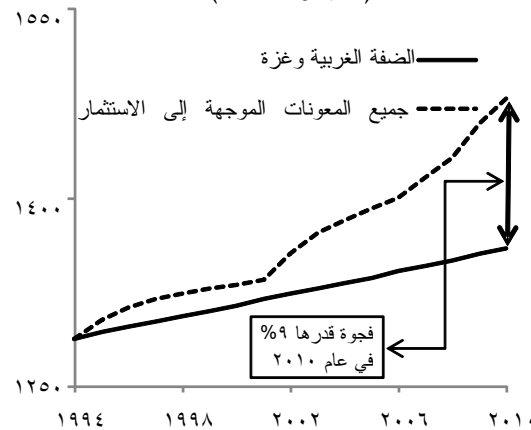
٤- وفي هذا السياق، تم تطبيق إطار محاسبة النمو المعياري لتحليل نمو الناتج في كل بلد إلى مساهمات كل من رأس المال والعمالة والإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج. وجاء متوسط النمو السنوي للإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في الضفة الغربية وغزة منذ عام ١٩٩٤ — الذي بلغ -٠,٥% — ثاني أقل معدل في المجموعة. وبلغ وسيط نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في البلدان الأخرى ٣,٠% سنويا. ولو استمر وسيط نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في الضفة الغربية وغزة منذ عام ١٩٩٤ بمعدل هذا الوسيط، لأصبح نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في الضفة الغربية وغزة في عام ٢٠١٠ أعلى بنسبة ١١٠% مما كان عليه فعلا (الشكل البياني ٥).

الشكل البياني ٥ - فجوة الاتجاه العام لنصيب الفرد من الناتج
قياسا بالإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في البلدان الأخرى
(بالدولارات الثابتة)



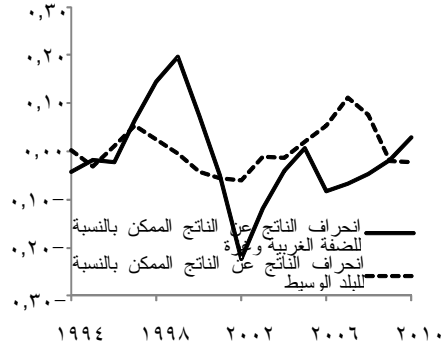
٥- ويذكر أن الصراع والقيود قد أديا إلى تزايد متطلبات التمويل الخارجي للنفقات الاجتماعية والطارئة. ونظرا لمحدودية المعونة الكلية التي يقدمها المانحون، أدى ذلك إلى تحويل المعونة من الاستثمار العام إلى الإنفاق الجاري. ولو تم توجيه مجمل المعونات المنصرفة منذ عام ١٩٩٤ إلى الاستثمار العام، بشرط تساوي جميع الأمور الأخرى، لأصبح نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في عام ٢٠١٠ أعلى بمقدار ٩% مما كان عليه فعلا (الشكل البياني ٦).

الشكل البياني ٦ - فجوة الاتجاه العام لنصيب الفرد من الناتج مع توجيه جميع المعونات إلى الاستثمار العام
(بالدولارات الثابتة)



٦- بعدها، تم ترتيب البلدان بحسب تقلب مستويات الناتج مقيسة بالانحراف المعياري للناتج عن الاتجاه العام. وسجلت الضفة الغربية وغزة ثاني أعلى معدل للتقلب في المجموعة، إذ سجلتا انحرافا معياريا قدره ٩,٥% مقارنة بالانحراف المعياري الوسيط البالغ ٤,٧% (الشكل البياني ٧).

الشكل البياني ٧ - تقلب الناتج
(نسبة من إجمالي الناتج الممكن)



جيم - التدابير الاقتصادية المتفق عليها بين ممثل اللجنة الرباعية وإسرائيل

في ٤ فبراير/شباط ٢٠١١، اتفق كل من ممثل اللجنة الرباعية والحكومة الإسرائيلية على مجموعة من التدابير من أجل دعم التنمية في الضفة الغربية وغزة. وتشمل هذه التدابير سلسلة من الخطوات الأولية والعملية التي يلزم اتخاذها من غير إبطاء. ولأجل توسيع نشاط القطاع الخاص الفلسطيني وزيادة إيرادات السلطة الفلسطينية على نحو مستدام، من الضروري البناء على تلك الخطوات برفع القيود المتبقية على الحركة والعبور.

١ - التخفيف من القيود المفروضة على صادرات غزة

الموقف السابق للاتفاق: منذ بدء الحصار في عام ٢٠٠٦، فرضت الحكومة الإسرائيلية حظرا عاما على الصادرات من غزة. وسمحت بين حين وآخر بتصدير كميات محدودة من الزهور والفراولة لأسواق الاتحاد الأوروبي.

التدابير المتفق عليها والتقدم المحرز فيها:

- اعتبارا من ١ أبريل/نيسان ٢٠١١، سوف تسمح الحكومة الإسرائيلية بتصدير المنسوجات والأثاث والمنتجات الزراعية من غزة إلى الأسواق الدولية (ولكن باستثناء إسرائيل والضفة الغربية). واعتبارا من منتصف مارس/آذار ٢٠١١، سمحت الحكومة الإسرائيلية بتصدير كميات محدودة من الطماطم الكرزية والفلفل الحلو فضلا عن الزهور والفراولة إلى أسواق الاتحاد الأوروبي.

التقدم المحرز: تمت الموافقة على تصدير المنسوجات والأثاث إلا أن عملية التصدير لم تبدأ حتى الآن إذ يعتمد المصدرون من غزة بشكل تقليدي على أسواق إسرائيل والضفة الغربية، كما أنه يصعب عليهم إبرام تعاقدات دولية جديدة. وقد اختبرت آلية للنقل لتصدير الطماطم والبطاطس إلى الأردن في يوليو/تموز ٢٠١١، غير أنه لم يتم تصدير أي شيء حتى الآن بسبب ارتفاع تكلفة نقل المنتجات عبر معبر كرم أبو سالم وتقلبات الأسعار الموسمية في الأردن.

- وبنهاية أبريل/نيسان ٢٠١١، سوف تقرر الحكومة الإسرائيلية ما إذا كانت ستسمح لمنتجين في غزة معتمدين من السلطة الفلسطينية بنقل المنسوجات والأثاث إلى مشترين في الضفة الغربية تتم الموافقة عليهم سلفا.

التقدم المحرز: لم يتم تنفيذ هذه التدابير حتى الآن اعتبارا من نهاية أغسطس/آب ٢٠١١.

- وفور تركيب ماسح ضوئي أمني للسلع، وهو ما يتوقع إنجازَه بحول منتصف عام ٢٠١١، سوف تقوم الحكومة الإسرائيلية بزيادة كميات، وربما نطاق السلع المصدرة إلى كافة الأسواق باستثناء إسرائيل والضفة الغربية.

التقدم المحرز: لم يتم تنفيذ هذه التدابير حتى الآن اعتباراً من نهاية أغسطس/آب ٢٠١١.

- كما وافقت الحكومة الإسرائيلية على النظر، في الوقت المناسب، في إجراء مزيد من التخفيف للقيود المفروضة على التصدير.

التقدم المحرز: لم يتم تنفيذ هذه التدابير حتى الآن اعتباراً من نهاية أغسطس/آب ٢٠١١.

٢- التخفيف من القيود على واردات غزة

الموقف السابق للاتفاق: من عام ٢٠٠٦ حتى منتصف عام ٢٠١٠، سمحت الحكومة الإسرائيلية في الغالب بدخول السلع الإنسانية وكميات محدودة من السلع الاستهلاكية إلى غزة على أساس "قائمة إيجابية". ومنذ منتصف عام ٢٠١٠، قامت بتطبيق قائمة "السلع السلبية" أو "المقيدة"، والتي تلغي فعلياً القيود المفروضة على الواردات من السلع الاستهلاكية، وعلى المدخلات المتجهة إلى مشروعات استثمارية وإنشائية تم اعتمادها سلفاً وتخضع للرقابة الدولية. غير أن هذه السياسة أبقّت على القيود المفروضة على استيراد طائفة واسعة من المدخلات اللازمة لاستثمارات القطاع الخاص، بما في ذلك مدخلات التشييد والبناء فضلاً عن الآلات والمعدات التي تُعد ذات استخدام مزدوج عسكري ومدني.

التدابير المتفق عليها والتقدم المحرز فيها:

- وافقت الحكومة الإسرائيلية على التشاور مع الأمم المتحدة بشأن تنفيذ ترتيب تجريبي، يبدأ في ١ إبريل/نيسان ٢٠١١، يسمح لمنشآت الأعمال في غزة المعتمدة من السلطة الفلسطينية باستيراد كميات محدودة من مدخلات التشييد والبناء.

التقدم المحرز: تمت الموافقة على الترتيب التجريبي في أغسطس/آب ٢٠١١، ومن المتوقع أن يبدأ تنفيذه في أواخر الشهر نفسه، إذا سمح الوضع الأمني. ولم يكن هناك تخفيف عام للقيود على الواردات من مواد التشييد والبناء.

- *جاري تنفيذه منذ فبراير/شباط ٢٠١١:* وافقت الحكومة الإسرائيلية على أن تعتمد سلفا ٢٠ مشروعا إنشائيا جديدا خاضعا للرقابة الدولية في غزة، بما في ذلك في مجالات الصحة والإسكان والبنية التحتية والبيئة. ويستعد ممولو هذه المشاريع لتنفيذها بالتنسيق مع الحكومة الإسرائيلية.

التقدم المحرز: تمت الموافقة على مشروعات جديدة منذ فبراير/شباط ٢٠١١، وقد ساهم هذا الأمر في ارتفاع معدلات النمو في غزة في الآونة الأخيرة.

٣- زيادة إمدادات الطاقة إلى الضفة الغربية وغزة

الموقف السابق للاتفاق: منذ عام ٢٠٠٦، اعتمدت غزة في الغالب لتوفير احتياجاتها من الطاقة الكهربائية على محطة تعمل بالنفط وتفتقر إلى الكفاءة وتستخدم معدات عتيقة. وكانت انقطاعات التيار الكهربائي من الأمور المتكررة هناك. وقبل سبتمبر/أيلول ٢٠١٠، كانت المحطة تعتمد على إمدادات الوقود التي تشتريها السلطة الفلسطينية، ولكن الدعم تم إلغاؤه تدريجيا مع تحسن سداد المستهلكين في غزة فواتير الكهرباء.

التدابير المتفق عليها:

- *بحلول يونيو/حزيران ٢٠١١:* وافقت الحكومة الإسرائيلية على عقد مشاورات تمهيدية مع السلطة الفلسطينية حول إنشاء حقل الغاز البحري "Gaza Marine". وسوف يوفر إنشاء هذا الحقل الغاز الطبيعي لكل من قطاع غزة والضفة الغربية.

التقدم المحرز: لم يتم إحراز أي تقدم.

- كما وافقت الحكومة الإسرائيلية على تطوير محطة توليد الطاقة الكهربائية الحالية وإنشاء محطة ثانية عقب تقديم خطط السلطة الفلسطينية. كما وافقت على أن تحصل المحطتان على إمدادات الغاز من الحقل البحري "Gaza Marine" (بعد إنشائه)، وعلى دراسة الطلبات المقدمة لتوفير الطاقة الكهربائية لغزة من مصادر إسرائيلية.

التقدم المحرز: قامت الحكومة الإسرائيلية بتسهيل دخول المواد المطلوبة والعاملين لإجراء أعمال تطوير محطة الكهرباء الحالية وصيانتها.

٤- تحسين تحصيل إيرادات المقاصة

يتمثل أحد الأهداف المالية العامة الرئيسية للسلطة الفلسطينية في زيادة إيرادات المقاصة إلى أقصى قدر ممكن من خلال خطوات مشتركة مع الحكومة الإسرائيلية، بما في ذلك تعزيز تبادل المعلومات والمراقبة من جانب مسؤولي السلطة الفلسطينية على الواردات في المعابر/البوابات. وقد وافقت الحكومة الإسرائيلية على وضع برنامج زمني لاجتماعات دورية مع السلطة الفلسطينية لتحديد التدابير الرامية لزيادة الإيرادات للسلطة الفلسطينية وتبسيط إجراءات تحويلها والاتفاق عليها.

التقدم المحرز: بدأت الاجتماعات بين مسؤولي وزارتي المالية الفلسطينية والإسرائيلية في مارس/آذار ٢٠١١، غير أنه تم تعليقها في إبريل/نيسان عقب توقيع اتفاق المصالحة الفلسطينية. وقد استؤنفت الاجتماعات في يوليو/تموز. راجع الفقرة ١٤ من التقرير الأساسي للتفاهات الرئيسية التي تم التوصل إليها، على المستوى الفني، اعتباراً من نهاية أغسطس/آب ٢٠١١.